



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ما مصير الأجور

مع تغيرات سعر الصرف؟

تشهد البلاد بداية موجة جديدة من تهاوي سعر صرف الليرة السورية، ليس وأضحاً بعد إلى أين ستصل، وإلى متى ستستمر. وبالتوازي، يجري كلام كثير عن رفع محتمل للأجور.

قبل أي نقاش تفصيلي، لا بد من التذكير، بأن كل تراجع في سعر الصرف، وما يرافقه من تراجع في القدرة الشرائية لليرة السورية ومن ارتفاع في التضخم، هو في الوقت نفسه زيادة إضافية في أرباح الناهيين، وهو اقتطاع لحصة إضافية من الناتج من جيوب المنهوبين إلى جيوب الناهيين.

التذكير بهذا ضروري، لأن هنالك من يصور المسألة وكأن السوريين كلهم سواء في ذلك، وكلهم متضررون، وهذا غير صحيح إطلاقاً، هنالك من يتربحون ويكسبون الثروات من هذا الاتجاه، حتى وإن لم يكونوا المسببين الحصريين له. وهم مسببون ومساهمون أساسيون في تعزيزه بكل الأحوال.

إن بين أهم أسباب استمرار تراجع سعر صرف الليرة السورية، ما يلي:

أولاً: تأخر الحل السياسي، بما يعنيه ذلك من بقاء وتعمق كل عوامل الأزمة، بأبعادها الخارجية والداخلية.

ثانياً: تراجع الإنتاج المادي، الصناعي والزراعي، والذي بين أسبابه الدمار الذي طال البنية التحتية في عموم البلاد.

ثالثاً: عرقلة التبادل البضاعي والنقدي بين المناطق السورية بسبب تقسيم الأمر الواقع، وبسبب المستفيدين منه ومن «خطوط التماس» بين هذه المناطق.

رابعاً: السياسات المالية للحكومة وللمصرف المركزي، وضمناً سياسات تحديد أسعار الصرف وطرق تمويل الاستيراد، وبالدرجة الأولى طباعة العملة دون رصيد. خامساً: العقوبات والحصار الغربي، يكملها ويعززها استمرار الارتباط بالدولار.

سادساً: مواصلة السير في طريق رفع كل دعم متبق، الأمر الذي لا يعمق الجوع والفقر فحسب، بل ويعمق أزمة الإنتاج المادي بكل صنوفه.

سابعاً: استمرار وارتفاع مستويات النهب بأشكاله القديمة والمستجدة، وضمناً ما يسمى بـ«الحواجز» الموجودة في كل المناطق السورية، والتي تلعب دوراً هاماً في تقطيع السوق السورية، وفي رفع تكاليف أية بضاعة خلال نقلها، وتالياً سعرها، أي تقليل إمكانيات استهلاكها من جهة، وإمكانيات إعادة إنتاجها من جهة أخرى.

بات من المعتاد إلى حد ما، أن تتوافق موجات انخفاض سعر صرف الليرة السورية مع كلام كثير حول رفع الأجور، انتهى في عدد كبير من المرات إلى لا شيء، وفي مرات قليلة إلى زيادات تكاد تكون رمزية مقارنة بزيادات الأسعار، والأخطر من ذلك، أنها زيادات من مصادر تضخمية، أي مجرد طباعة للنقود دون رصيد، سرعان ما تتبخّر قيمتها الشرائية لتصبح القيمة الشرائية للأجور بعد الزيادة بأسابيع أو أشهر قليلة، أقل فعلياً من قيمتها الشرائية قبل الزيادة.

وبكل الأحوال، فإن هنالك كلاماً يجري عما هو الحد الأدنى للأجور، الذي ينبغي اعتماده في الوقت الراهن، وهناك اقتراحات عديدة أقفها هو حوالي 850 ألف ليرة سورية شهرياً كحد أدنى للأجور، بينما الأحاديث شبه الرسمية عن الزيادات أقل من ذلك بكثير.

وفقاً لمؤشر قاسيون الربعي وافتتاحيتها رقم 1106، فإن الحد الأدنى من الأجور الذي يحقق الحد الأدنى من مستوى المعيشة لأسرة من خمسة أشخاص ومعيّلين، هو مليون ومئتان وخمسون ألف ليرة سورية. وما ينبغي رفعه هو ليس الحد الأدنى للأجور فحسب، بل كامل سلم الأجور ابتداءً بالحد الأدنى وقياساً عليه.

تحقيق زيادات للأجور بهذا المقدار هو أمر ممكن وضروري، ويمكن فقط عبر تمويل الزيادات من مصادر حقيقية، لا تضخمية. وللمصادر الحقيقية بابان كبيران واضحان، الأول: هو وضع اليد بشكل مباشر على النهب المتراكم، سواء الموجود في البنوك أو المخبأ في الأقبية. والثاني: هو إحياء الإنتاج الحقيقي، وليس عبر الحفاظ على الدعم، أو ما تبقى من الدعم، بل وعبر تعزيزه ورفعته إلى مستويات أعلى من أي مستويات سابقة تاريخياً.

إن أيًا من الإجراءات الجزرية المطلوبة، لن تقوم به الفئات المتشددة والناهية، وهو يتطلب بلورة إرادة وطنية حقيقية، وهذه لا بد لها من الحل السياسي عبر التطبيق الكامل لـ 2254. وفي الطريق نحو رفع الحد الأدنى للأجور إلى الحد الأدنى لمستوى المعيشة، لا بد من إصلاح نقدي جذري، ضمن حزمة إصلاحات مالية شاملة، يكون خطوة من الخطوات الأولى باتجاه الاستقرار...

المركزي والسياسات المتبعة..

لن يصلح العطار ما أفسد الدهر! [08]

شؤون عربية ودولية



«الناجي الأخير»
وخيار واشنطن الخاطئ

17

شؤون اقتصادية



زيادة كبح تطور
الكوادر السورية

12

ملف «سورية 2023»



التنوع في سورية
حاضراً ومستقبلاً...

06

شؤون عمالية



العمال سيقولون كفى
للسياسات التي جوعتهم

02

معوقات قانونية تواجه العمال

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال سيقولون كفى للسياسات التي جوعتهم

يعرف عتاة مروجي ومطبقي السياسات النيوليبرالية في بلدنا أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم طموحاتهم إن أتاحت لها الفرصة وتوفر لها المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة، لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لناصية الأمور، وإبقائها مفتتة، مشتتة غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها.

وفي هذا الإطار يبذل هؤلاء الليبراليون الجدد جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية وقياداتها، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، وذلك من أجل توسيع الهوة بينها وبين من تمثلهم، أي العمال، فراضين عليها معادلات وحسابات تتناقض مع مصالحها وحقوقها الأساسية.

لذلك فالرهان اليوم، وهو رهان كبير، أن تكسر الحركة العمالية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الفقراء وهذا يقتضي إحداث طلاق بائن مع أي رهان على السياسات الحكومية التي اختبرها العمال وعموم فقراء شعبنا.

لقد أثبتت الأحداث في كل مناطق العالم ودوله، أن جشع قوى السوق لا حد له، وأن منطلقها وهدفها الأساسي هو زيادة ومراكمة أرباحها دون أية مراعاة لحقوق العمال ومعيشتهم ومكاسبهم، كما أثبتت الاحتجاجات والمظاهرات المتزايدة في كل مكان، أن هذه القوى المعولمة ستتحدى وتتحدى إلى الحد الأقصى إن لم ينهض الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة والقوى الوطنية الثورية، ويقول لها: كفى!

لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً والطبقة العاملة خصوصاً إلى مستوى عال من التردي والسوء، وهو ما يحدث تراكمات كبيرة في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً اعتباطياً إن لم يجد من يوجهه وينظم خطواته ويصوب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني.. والحقيقة أن هذا الدور الوطني الإستراتيجي لن يقوم به بالشكل الصحيح إلا أناس شرفاء متضامنون، ومخلصون للوطن والطبقة العاملة. وهذا كما هو برسم القوى والتيارات الوطنية، هو أيضاً برسم الحركة النقابية التي يمكن أن تكون في هذه الحالة ضامناً حقيقياً لوحدة الوطن، ووحدة إرادة شعبه المتطلع إلى تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى والحفاظ على كرامته وإنسانيته.



معوقات قانونية كثيرة تواجه العمال أمام المحكمة العمالية أثناء المطالبة بحقوقهم خاصة المالية منها، وذلك بسبب منح قانون العمل رقم 17 لعام 2010 السلطة الكاملة لأصحاب العمل في فرض شروط العمل على العامل دون أن يكون لهذا الأخير أي خيار سوى الرفض أو القبول وكان عقد العمل تحول من عقد رضائي إلى عقد إذعان يفرض على العامل.

■ ميلاد شوقي

التسريح سيف مسلط على رقاب العمال

فمن المشكلات التي تمنع العمال من التوجه إلى القضاء العمالي والمطالبة بحقوقهم هو منح القانون حق التسريح التعسفي لأصحاب العمل في المادة 64 من قانون العمل، وهو ما يضع العامل أمام خيارين أمام الادعاء، وبالتالي تعرضه للفصل أو القبول بانتهاك حقوقه خوفاً من الفصل من العمل، حتى أن العامل قد لا يستطيع جلب شهود إثبات لحقوقه العمالية أمام المحكمة بسبب خوف بقية العمال من رفاقه من تعرضهم للفصل بسبب الإدلاء بشهادتهم لصالحه، ومن المعلوم أن الشهادة هي وسيلة إثبات مهمة ومفصلية في قضايا العمل، وإثبات العلاقة العمالية بين الطرفين والتي تطلبها المحكمة في كل دعوى تقريباً.

الحد الأدنى للأجور والتعويضات

وفي الحقوق العمالية المالية وخاصة أثناء المطالبة بتعويض عن إصابة العمل أو مكافأة نهاية الخدمة أو تعويض التسريح غير المبرر فغالباً تحسب المحكمة هذه التعويضات وفق الأجر المقطوع للعامل، والذي حدده القانون بـ 93 ألف ليرة سورية فقط، مع العلم أن رواتب القطاع الخاص تتراوح بين 300 ألف و500 ألف ليرة سورية، ولكن هذه الزيادة تحسب غلاء معيشة، ولا تحتسب

من أصل الراتب المقطوع، وبالتالي فإن حساب التعويضات يتم على أساس الحد الأدنى للأجور والرواتب وهو ما يفرغ هذه التعويضات من وظيفتها الأساسية كرادع لأصحاب العمل وتعويض للعمال، ناهيك عن أن هذه التعويضات البخسة والتي يحصلها العامل بعد سنوات من التقاضي بسبب بطء الإجراءات أمام القضاء وتعتمد محامي أرباب العمل في المماطلة في القضايا المالية قصداً بهدف إجبار العامل على سلوك طريق التفاوض معهم وإعطائه من الجمل أذنه كما يقولون مع العلم أن قانون العمل في المادة 7 منه نص على أنه تنظر المحكمة العمالية على وجه السرعة ولها حق إضفاء صفة النفاذ المعجل على أحكامها.

وفي الدعاوى التي يطالب بها العمال بتسجيلهم بمؤسسات التأمينات الاجتماعية بمفعول رجعي أو بشكل لاحق تقوم المحكمة عادة وفي حال إثبات العامل لحقوقه بتسجيل العامل بالمؤسسة وفق الحد الأدنى للأجور وليس وفق أجره الحقيقي الذي يتقاضاه مع أن قانون العمل، نص في المادة 93 منه وفي فقرة واجبات أرباب العمل تسجيل العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أصولاً وكلمة أصولاً تعني بشكل قانوني وهو تسجيل العامل على أجره الحقيقي وليس على الحد الأدنى فقط، وهو ما يفوت على العامل المنفعة الحقيقية من التسجيل بالتأمينات.

رب العمل هو الحكم والخصم

أما في باب المخالفات التي يرتكبها العامل أثناء العمل فقد نصت المادة 101 قانون العمل على أن رب العمل يشكل لجنة تحقيق وفق قواعد معينة منها تبليغ العامل للمخالفة وسماع دفاعه، ولكن بالنهاية يكون القرار لرب العمل فقط فهو الحكم والخصم في وقت واحد حسب القانون وعادة قرارات التسريح التي تعرض على المحكمة العمالية تكون بعد إجراء التحقيق في المنشأة من قبل رب العمل، وبالتالي فإن القضاء يركن إلى هذه التحقيقات، ولكن في الواقع العملي فإن هذه التحقيقات التي يجريها رب العمل تكون بعيدة عن الواقع وغير منصفة وتظهر كيف يستطيع أرباب العمل انتزاع اعترافات من العمال على بعضهم بسبب خوف العمال من التسريح والفصل، ولقلة خبرتهم القانونية التي قد تدفعهم للاعتقاد أن هذه التحقيقات لن تضر بالعمال المشكو منه بشيء.

لا بد قبل كل شيء من رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستويات الأسعار ووفق ما نص عليه الدستور الحالي لكي تحمل تعويضات العمال معناها الحقيقي، وإعادة التوازن إلى علاقة العمل من خلال فرض نصوص إلزامية في عقود العمل لإيجاد نوع من التوازن في علاقة العمل وتخليصها من مبدأ الحرية التعاقدية «المفترضة» وإلغاء التسريح التعسفي أو فرض رقابة قضائية مسبقة على قرارات التسريح.



قبل كل شيء لا بد من رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستويات الأسعار ووفق ما نص عليه الدستور الحالي لكي تحمل تعويضات العمال معناها الحقيقي

المؤتمرات السنوية لاتحاد عمال دمشق / 3 /



الفقر عائق أساسي للنمو وهو نتيجة لحالات الفشل الذريع للسياسات الاقتصادية الاجتماعية عديمة الجدوى والتي لا تعبر إلا عن مصالح قلة قليلة مستفيدة على حساب مصالح الغالبية العظمى الفقيرة والمحروقة. «قول لأحد النقابيين المداخلين»

■ مراسل قاسيون

أنهى اتحاد عمال دمشق مؤتمراته السنوية الثالثة لهذا العام من الدورة السابعة والعشرين بمؤتمرات نقابات عمال الطباعة والإعلام ونقابة عمال التنمية الزراعية وعمال الصناعات الكيماوية ونقابة عمال الغذائية ونقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية، ونقابة عمال الحمل والتفريغ. لم تختلف كثيراً هذه المؤتمرات عن التي سبقتها من حيث مطالب العمال الأساسية والمشاركة فيما بينهم والتي تتعلق بتدني الأجور إلى ما دون الحد الأدنى للمعيشة بأضعاف، والتي يتكبد العمال بسببها آلاف المصاعب، حيث لا تكاد هذه الأجور تسد رمق العمال وأسرهم، وطالبوا بزيادة هذه الأجور بما يتلاءم مع واقعهم المعيشي، وإزالة سقف الرواتب والأجور، وإعادة النظر بقانون الحوافز بما يتلاءم مع الواقع الحالي للمؤسسات والشركات الإنتاجية، وتشميل كافة العاملين بتعويض الاختصاص المستحقين له، وإلغاء كافة أنواع الضرائب على الدخل والتعويضات.

تحدث العمال كما الذين قبلهم في المؤتمرات السابقة عن معاناتهم المريرة من شركات التأمين الصحي والصندوق المشترك من حيث المعالجة بكل أشكالها من تصوير أشعة بأنواعها من طبقي محوري أو مرنان وتحاليل مخبرية.. إلخ، إضافة إلى صعوبة الحصول على الدواء وغلائه. كما عبر العمال عن معاناتهم من أزمة المحروقات وخاصة المازوت، وأيضاً رفع قيمة الوجبة الغذائية وتأمينها عينياً للعمال. وصرف مستحقات الإجازات للعمال الذين أحالت ظروف عملهم من الحصول عليها، الذي حال دون صرفها بلاغ مجلس الوزراء الصادر عام 2013، كما طالبوا بتشميل عمال القطاع الخاص بالمساكن العمالية وتثبيت العمال المؤقتين. وأكدوا على ضعف إجراءات الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية وغياب الفحص الدوري للعاملين، وتحقيق الضمان الصحي للمتقاعدين. وقد عبرت هذه المؤتمرات عن نقص باليد العاملة في قطاع الدولة لدى كافة القطاعات الإنتاجية إضافة إلى التسرب منها نتيجة تدني الأجور. بمؤتمر **نقابة عمال الطباعة**، أكد التقرير المقدم إلى المؤتمر على زيادة الرواتب والأجور وإلغاء ضريبة الدخل عنها وفتح سقف الراتب والأجور والفحص الدوري لعمال المطابع، وزيادة طبيعة العمل لهم، ومنح اللباس العمالي لمستحقه على أساس العمل المكلف به العامل، وتشميل عائلات العمال بالتأمين الصحي وتوسيعه ليشمل الأسنان والعيون، وتثبيت العقود السنوية. وتشميل العاملين بالترميم والتنقيب والعمل الفني للعاملين في مديرية الآثار والمتاحف بالأعمال الشاقة والمهنة الخطرة. ونوه إلى نقص اليد العاملة في

القطاعات التابعة للنقابة.

نقابة عمال التنمية الزراعية: أشار أعضاء المؤتمر إلى ضرورة تحسين الواقع المعيشي وزيادة الرواتب وفتح سقفها وإلغاء الضريبة المفروضة على الراتب والمكافآت وطبيعة العمل ومنحها للمهندسين غير الزراعيين والمعاهد الزراعية والبيطرية، ومعالجة مشكلات التأمين الصحي وتشميل المتقاعدين فيه ورفع سقف الطبابة وضبط الأسعار ومنح الوجبة الغذائية لمستحقها وأن تكون عينية وتحسين نوعية اللباس العمالي الوقائي وزيادة قيمته وتأمين المحروقات للنقل الجماعي، وتعديل قانون العاملين الأساسي وتثبيت العمال بعقود سنوية وسد النقص باليد العاملة ورفع نسبة العمل الإضافي وإعادة تفعيل مشروع الاستعمار ودعم القطاع الزراعي وتأمين مستلزمات الإنتاج والاهتمام بالبحث العلمي الزراعي وإحداث دوائر للصحة والسلامة المهنية. وأشارت إحدى المداخلات إلى أن الفقر عائق أساسي للنمو، وهي نتيجة لحالات الفشل الذريع للسياسات الاقتصادية الاجتماعية عديمة الجدوى التي لا تعبر إلا عن مصالح قلة قليلة مستفيدة على حساب مصالح الغالبية العظمى الفقيرة والمحروقة.

طالب عمال الصناعات الكيماوية بتشميلهم بالأعمال الشاقة والمهنة الخطرة، وتعديل كافة القوانين والأنظمة النازمة للعمل بما يلبي مصالح وحقوق العمال، وأكد عمال الزجاج بأنه ليس لديهم أية تعويضات وطالبوا بتشميل المعمل وخاصة مشروع الفلوت المتوقف منذ أكثر من عشر سنوات. وأكد المؤتمر على ضرورة توثيق العقود للعاملين في القطاع الخاص بالنقابة لحماية حقوقهم.

وتأمين المواد الأولية وخاصة لشركة سار، وتأمين وسائل الصحة والسلامة المهنية الفردية للعاملين في الصناعات الكيماوية المختلفة، وتساءلت إحدى المداخلات كيف تكون زيادة الإنتاج والآلات قديمة، وهناك نقص بالمواد الأولية واليد العاملة. وطالبوا برفع قيمة الوحدة الطبية المعتمدة من قبل وزارة الصحة بما يتناسب مع ارتفاع أسعار الخدمات الطبية.

أما نقابة عمال الصناعات الغذائية، أكد التقرير المقدم إلى المؤتمر على مجموعة من المطالب العمالية ومنها تثبيت العمال المياومين والمؤقتين وتشميلهم بالوجبة الغذائية، وصرف الحوافز الإنتاجية لهم. وزيادة قيمة اللباس العمالي بما يتناسب مع الأسعار الراجحة. تشميل عمال المطاحن وعمال المؤسسة العامة للتبغ بالأعمال الشاقة والخطرة. تشميل عمال المخازن بالوجبة الوقائية. إلغاء ضريبة الدخل عن الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور. ونوه التقرير إلى النقص في اليد العاملة في المنشآت نتيجة انخفاض الأجور.

وفي مؤتمر نقابة الصناعات المعدنية أكد التقرير المقدم إلى المؤتمر على مطالب النقابة بتثبيت العمال المؤقتين، ومنح تعويض طبيعة العمل لعمال الصناعات المعدنية وتشميلهم بالأعمال المجهددة والخطرة. وتفعيل قانون توزيع الأرباح على العمال، وتعديل قانوني العمل رقم 50 الناظم لعمال الدولة ورقم 17 الناظم لعمال القطاع الخاص. وكذلك تعديل قانون التنظيم النقابي بما يخدم مصالح الطبقة العاملة. ونوه التقرير إلى ضرورة تأمين القطع التبديلية لآلات ونقص المواد الأولية في المنشآت المختلفة.

**أكد التقرير
المقدم على
مطالب النقابة
بتثبيت العمال
المؤقتين
ومنح تعويض
طبيعة العمل
لعمال الصناعات
المعدنية
وتشميلهم
بالاعمال
المجهددة
والخطرة**

المؤتمرات النقابية في طرطوس



موضوع: مخصصات المازوت للسرافيس- القطع التبديلية «الفالنت من عقالها» في الصناعة، هموم عمالية في مؤتمر نقابة النقل البري والسكك الحديدية.

■ مراسك قاسيون

لأول مرة تغيب الجهة المعنية من وزارة الداخلية عن حضور المؤتمر، وخاصة لما لهذه الجهة من تداخلات واحتكاكات يومية أثناء أداء عملهما سورية، ولأول مرة يدخل سائقون ليسوا أعضاء نقابة ويريدون طرح همومهم ومعاناتهم في المؤتمر، وبصوت عال صرّحوا أمام رئاسة المؤتمر بأن النقابة لا تمثلنا، ووسط التوتر والجدال الحاد الذي نشأ، تفهمت رئاسة المؤتمر وضعهم وسمحت للبيض منهم بالتكلم عن الجميع.

تحدث تقرير مكتب النقابة عن النشاط التي تقوم بها النقابة والإعانات التي تقدمها الصناديق للأخوة العمال، والعمل على تعديل الأنظمة الداخلية للصناديق لعدم تلاؤم خدماتها مع الواقع المعيشي، ومحاولة بناء كراج خاص للسيارات العاملة على خطوط الدول المجاورة .

مداخلة لجنة السائقين: - العمل على تشكيل لجنة للنقل البري لتقديم سلة غذائية للعمال الأكثر فقراً - أسعار القطع التبديلية في المنطقة الصناعية، وتكاليف الإصلاح الأعلى في سورية ولا يوجد ضابط لها أو رقيب- توطين الكازيات، على أن يعيى السائقون المازوت من أقرب كازية لخطهم للتكاليف التي تذهب هدرًا وغير محسوبة في نظام الـ GPS. وحملت المداخلة رئيس النقابة التقصير في عمل النقابة وطالبت بسحب الثقة منه وعدم السماح له بإكمال دورته النقابية.

مداخلة من خارج أعضاء المؤتمر: إن تركيب الـ GPS خطوة أفضل، لكن مشكلتنا كسائقين مع «المواطن- الشرطة- النقابة- المحافظة- التموين- الوزارة- المالية- الصناعة- النقل ...» أعطونا العدل وأنصفونا، وظنوا قوانينكم وعاملونا كما جرت معاملة سرافيس دمشق وريف دمشق وحمص واللاذقية مادامت الأجهزة تم تركيبها سورية عندنا وعندهم، أعطونا المازوت الحر من خارج المخصصات كي نذهب إلى بيوتنا وفي الحالات العصبية أن نسعف عائلاتنا أو جيراننا، نخطب رئيس لجنة الأسعار في التموين، على أي أساس أو دراسة تضعون التسعيرة، هل حسبتم «الزيت- الدواليب- قطع الغيار الخيالية- ...» إذا كان فك المحرك في الصناعة نصف مليون ليرة، نحن نطالب بتشكيل لجنة واستلموا نماذج من سياراتنا على أكثر من خط، وبعملية حسابية قارنوا بين الدخل والتكاليف، لن تكون النتيجة إلا خسارة لنا، مخالفة خطأ لأحد السائقين / 75 / ألف ليرة، ويقولون «بيعوضك الله» أم تسوى المخالفة؟ «85» % من السائقين يسكنون الريف، والريف البعيد بعد تركيب الأجهزة كيف سنذهب إلى بيوتنا؟ إذا كان قلبكم على المواطنين، ألسنا مواطنين، ألا يحق لنا بعد عمل شديد العناء أن نطعم عائلاتنا؟ مداخلة أصحاب الشاحنات: طالبت

بالعدالة على خطوط المحافظات، من طرطوس إلى حمص / 120 / ليتر للشاحنة، المنطقة الصناعية في حسيا تبعد عن حمص / 50 / كم، ومع ذلك من طرطوس إلى حسيا، نفس إلى حمص / 120 / ليتر للشاحنة، بالرغم من أن المسافة من طرطوس إلى حماة، أقل من المسافة من طرطوس إلى حسيا، ويخصص / 175 / ليتر للشاحنة، ويتم شراء المازوت الحر من الكازيات / 8- 9 / آلاف لليتر الواحد، وقطع الغيار للشاحنات وإصلاحها فوق التصور، وأعطى بعض الأرقام «تركيب محرك الشاحنة 40 مليون ليرة، وأجرة فكه فقط 5 ملايين ليرة»، وطالبت المداخلة أيضاً وزارة النقل بضرورة تفعيل صندوق المتضررين من أهالي المهنة والإعلان عن محتوياته، لأن أهالي الشاحنات التي تضررت (وهناك شهداء ومفقودون) والشاحنات المتضررة بالعثرات «أثناء الأحداث» وحتى الآن لم يروا شيئاً، وإعادة تفعيل مكاتب النقل في كل المحافظات، ويجب التنسيق بين النقل والمالية لدراسة ما تقره مالية طرطوس بسبب الدراسة الشخصية للمالية، والتي لم تراع أهل المهنة، من حيث الرسوم المفروضة على الشاحنة الواحدة والتي تصل إلى مليوني ليرة، وطالبت أيضاً النقل والجمارك في المعابر الحدودية أن تضيف المعاملة بالمثل.

مداخلة السكك الحديدية : - الهم المعاشي وخاصة يعمل العامل 30 سنة بالدولة وراتبه 150 ألف وعلى رأس عمله- تدني قيمة مخصصات الفاتورة الصحية إلى 18 ألفاً، لا تغطي أحياناً كشفية طبيب لمرة واحدة- مشكلات في عوامل الأمان في الساحة والسور والمعبر مع الطرق العامة، ودخول الأغنام على الخط، وتراشق الحجارة

في بعض المناطق لما يتركه من ضرر مادي للعربات، ونفسي على الركاب- تدني قيمة القرض النقابي إلى 100 ألف ليرة- مشكلات النقل للعاملين- أحد العمال توفي على رأس عمله ولم تحصل عائلته على شيء، لأنه بنتيجة دمج النقابتين «النقل البري والسكك الحديدية» في نقابة واحدة ، تأخر قرار الصندوق.

وتنوعت هموم ومطالب السائقين على خطوط المناطق «الدريكيش- صافيتا- بانياس- الشيخ بدر- القدموس- مشكلة الكراجات- حفريات الطرقات- تحسين مواصفات المطبات» ولم يتسع الوقت لكل من أراد التحدث، باختصار، كان مؤتمراً صاخباً وهاماً وسادت فيه روح الاستيعاب من قبل رئاسة المؤتمر.

الردود: اعترف مدير النقل بأنه هناك قراءات خاطئة للـ GPS على بعض السرافيس، ونحن في طرطوس أول من اكتشف قسم كبير من الأسباب «وهذا عمل لي شخصياً لأنه ضمن اختصاصي الهندسي» وقال، إن المحافظات الأخرى أخذت من تجربتنا، حيث هناك قسم من السيارات «كيا- مازدا»، حسب أنواع مسجلات السيارة، تعمل تشويش على عمل الجهاز .

_ وعن الرسوم على أنواع السيارات والمركبات، هذا مرسوم ولا نستطيع كمديرية نقل أن نزيد أو ننقص ليرة واحدة، والدراسة وضعت دون استشارتنا وراينا، وبرأي الخاص هناك ظلم بالموضوع.

_ وعن عملية النقل الجماعي التي تناقش على مستوى المحافظة لعمال وموظفي مؤسسات الدولة، من المدينة إلى المناطق وبالعكس، قال: لا يمكن أن تتم هذه العملية، لأنه نتيجة الدراسة والإحصاء تبين بأنه يوجد / 8200 /

عامل، وهذا يحتاج إلى / 500 / سرفيس ساعة / 14 / راكباً، لذلك اقترح التعويض النقدي أفضل، ونوه لمشكلات النقل ومشكلات السيارات وعملية تركيب أنواع من المحركات على أنواع من السيارات وما لهذه الخطوات من فروق الرسوم حسب التوصيف، قال بأنه منذ عام / 2002 / لا يوجد استيراد مركبات في سورية، ولا توجد سيارة نقل جماعي تعمل من / 20- 30 / سنة وتبقى تعمل بسلام.

_ وفي رده على بعض السائقين الذين اشتكوا بعد بيوتهم عن مكان العمل قال: سرافيس من منطقة / الشيخ بدر / تعمل على خط / الشيخ سعد / المسافة بينهما ذهاب وإياب / 80 / كم، لن تعطي الدولة مخصصات لكذا مسافات خارج عمل السرفيس على خط، يجب توطين السرافيس على خطوطهم «وهذا ما طرحته قاسيون في أعداد سابقة عند معالجة مشكلة النقل العام».

عضو المكتب التنفيذي المختص، عن قطاع النقل «في المحافظة»: أثلج صدور سائقي السرافيس عندما أكد لهم بأنه غداً اجتماع المكتب التنفيذي برئاسة السيد المحافظ، وهناك ثلاثة قرارات على الطاولة سيخذ بها قرار «معالجة التسعيرة- توطين الكازيات- رفع المخصصات» وأكد على العمل على توفير المازوت الحر بـ « 3000 ليرة، والعقود بين بعض السرافيس ومؤسسات الدولة تدرس الآن وستنخذ قرار بحلها، وستقوم دوريات التموين، «وهي من خمس دوائر رسمية» بمعايرة الكازيات مرة ومرتين وثلاث، وأن تبقى اللجنة ساعات في الكازية وليس زيارة فقط، وأكد تصميم المحافظة على تشديد المراقبة على القطع التبديلية في المنطقة الصناعية بنقطتين «يكشف الفواتير وإعلان التسعيرة بوضوح» .

هناك ثلاثة قرارات على الطاولة سيخذ بها قرار «معالجة التسعيرة- توطين الكازيات- رفع المخصصات»

ما الذي يعنيه انضمام إيران رسمياً لمسار التسوية السورية- التركية؟



يوم 22 من الشهر الماضي، نشر المحرر السياسي لقاسيون مادةً بعنوان: «ما هو موقف إيران من التسوية السورية- التركية؟». وفي تلك المادة فندنا الحملة الإعلامية الضخمة التي حاولت الترويج للفكرة القائلة: إن إيران تقف موقفاً معادياً لمسار التسوية السورية- التركية.

■ المحرر السياسي

استذكرت المادة المشار إليها التصريحات الرسمية الإيرانية منذ ما قبل قمة طهران لثلاثي أستانا التي عقدت يوم 19 تموز الماضي، ووصولاً إلى تصريحات وزير الخارجية الإيراني خلال جولته على كل من لبنان وسورية وتركيا، أيام 13، 14، و 17 من شهر كانون الثاني 2023.

وكذلك تناولت بالتحليل، محاور أساسية ضمن الوضع الدولي والإقليمي، تؤكد أن مصلحة إيران هي مع هذه التسوية وليست ضدها، وانتبهنا في حينه إلى النتيجة التالية: فلنحاول الإجابة إذاً عن السؤال التالي: لماذا يصير الإعلام على القول: «إن إيران منزعجة» من التسوية السورية- التركية؟

ربما الأمر متعلق بأحد العوامل التالية أو

باجتماعها:

أولاً: الإحياء المستمر برفض إيران للتسوية مع تركيا، يمنح المتشددین ضمن النظام على وجه الخصوص هوامش للعب أمام القاعدة الجماهيرية للصيقة، فإذا كان من المفهوم أن هذه القاعدة ليست طرية للتقارب مع تركيا، إلا أنها تأمل من خلاله بتحسين الأوضاع المزرية وبانتهاء الكارثة. ولكن إذا جرى تقديم إحياءات بأن إيران ضدها، فربما يشجع ذلك أجزاءً من هذه القاعدة على رفض التسوية، لكي يتم استخدام رفضهم في التوازنات الداخلية، وكذلك في ممانعة جهود الدفع باتجاه التسوية التي تبذلها أستانا.

ثانياً: هذه قطعاً ليست المحاولة الأولى للقول: إن روسيا وتركيا في جانب، وإيران في جانب

آخر مناقض، ضمن ثلاثي أستانا. وذلك رغم أن الوقائع أثبتت كل مرة أن الأمر ليس كذلك، وأنه هناك ولا شك اختلافات، ولكن هناك أيضاً تفاهات، وأهم من ذلك، هناك القدرة على الوصول إلى تفاهات ورفع مستواها بشكل مستمر «والفضل الأساسي في ذلك ربما يعود لحماقة الأمريكي وعنجهيته، وعمق أزمته التي لا تسمح له بتقديم شيء لأحد». تصوير الأمر على أن أستانا نفسها منقسمة بين معسكرين، لا شك مفيد بالنسبة للغرب. ولكن ربما هناك ما هو أبعد من ذلك، وهو حلم صهيوني على وجه الخصوص، بأن يتم بطريقة ما تحويل سكة التقارب السوري التركي، بحيث تتحول إلى مشروع يرعاه الغرب، وبطبيعة الحال سيكون مشروعاً ذا اتجاه مختلف تماماً في تلك الحالة. الأكيد: أن أحلام الصهيوني ستضيق مع الوقت، وربما لن تتجاوز بعد زمن جداره العنصري...

لم تتأخر الوقائع عن إثبات ما ذهبنا إليه في المادة المشار إليها؛ فيوم 31 كانون الثاني، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أنه «تم التوصل اليوم إلى اتفاقية تهدف إلى مشاركة إيران في هذه العملية»، معتبراً أنه «من المنطق أن تكون الاتصالات القادمة المخصصة لتطبيع العلاقات التركية السورية بوساطة من روسيا وإيران».

وأضاف: «فيما يتعلق بالمواعيد والصيغ القادمة على المستوى العسكري والدبلوماسي، فإنه يتم العمل على ذلك»، مشدداً على أنه «يجب علينا أن نمضي حثيثاً للتوصل إلى نتائج ملموسة».

وكان الرئيس التركي أردوغان قد

أطلق تصريحاً بالاتجاه نفسه قبل ذلك بيومين، يوم 29 كانون الثاني، قال فيه: «لتجتمع تركيا وروسيا وسورية، ويمكن أن تنضم إيران أيضاً، ولننعد لقاءاتنا على هذا المنوال، لكي يعم الاستقرار في المنطقة، وتتخلص المنطقة من المشكلات التي تعيشها، وقد حصلنا وما زلنا نحصل وسنحصل على نتائج في هذا الصدد».

خطوة إضافية نحو الأمام الانضمام الرسمي لإيران لمسار التسوية السورية- التركية، لا يعني بحال من الأحوال أنها لم تكن جزءاً منه، بل جزءاً رسمياً أيضاً، ابتداءً من قمة طهران نفسها. لكن مع ذلك، فإن هذا الانضمام بمعناه الدبلوماسي والسياسي، يقطع الشك باليقين، وينهي إلى غير رجعة الجدل الذي لا أساس له حول أن إيران مستبعدة من التسوية، أو أنها معادية لها.

كما أن هذا الانضمام يؤكد ما سبق أن قالته قاسيون مراراً وتكراراً، من أن هذه التسوية هي مشروع مشترك لثلاثي أستانا بأكمله، وليست مشروعاً ثنائياً روسياً تركياً كما حاول الإعلام السائد تصوير المسألة.

ما هو أكثر أهمية من إسكات الإعلام الغربي والمدعوم غريباً، بعد إعلان الانضمام الرسمي

الإيراني للتسوية، هو أن هذا الانضمام سيعني تضيقاً إضافياً للهوامش على أولئك الذين يناورون ويحاولون الهروب من الاستحقاقات القادمة، سواء على ضفة متشدي النظام، أو على ضفة متشدي المعارضة.

وهذا المسار بوصفه خطأً من خطوط الفعل الأساسية لثلاثي أستانا، في إطار الارتقاء من مستوى التنسيق العسكري إلى مستوى التنسيق السياسي، باتجاه الحل الشامل في سورية، وفقاً لـ 2254، يغدو أكثر أهمية وأكثر وضوحاً حين ينظر المرء إلى تحول المجموعة المصغرة الغربية، «على الأقل مؤقتاً»، نحو مجموعة «ميني مصغرة» لا تشارك فيها لا تركيا والدول العربية التي سبق أن شاركت بانتظام بالاجتماعات المقادة أمريكياً... وهو ما عالجتته مادة أخرى للمحرر السياسي لقاسيون بعنوان «هل تحولت المجموعة المصغرة إلى مجموعة ميني مصغرة؟»

نشرت بتاريخ 26 كانون الثاني الماضي. وبالمحصلة، فإن كل هذه المعطيات والمؤشرات، تجتمع حول نتيجة واحدة، هي: أن هذا المسار ماضٍ إلى الأمام، وبلا هوادة، ورغم كل محاولات التعتيل والتخريب، ونحو الوصول إلى «نتائج ملموسة»..



التنوع في سورية حاضراً ومستقبلاً...



لدى التعامل مع مسائل التنوع في سورية، سواء كان الحديث هو عن التنوع القومي أو الديني أو الطائفي أو العشائري والخ، فإنّ هنالك نموذجين رائجين؛ الأول: هو ذلك الذي تعبر عنه بكثف عبارة «إنجيل يعانق قرآن، طائفية ما عنا». ورغم أن هذه العبارة التي وردت في إحدى الأغنيات التي ظهرت خلال الأزمة، مخصصة للفكرتين الدينية والطائفية، إلا أنها تعبر عن منطق عام في التعاطي مع كل مسائل التنوع، وهو المنطق القائل: «ليست هنالك مشكلة من الأساس». النموذج الثاني: هو النقيض الشكلي للأول، ويقول عكس ما يقوله تماماً؛ وباختصار فهو لا يقول: «ليست هنالك مشكلة من الأساس»، وإنما يقول: «هذا هو أساس كل المشكلة»؛ أي أنّ ما يسميه «طائفية النظام وتعصبه القومي والخ» هو المشكلة، كل المشكلة، وما بقي من مشاكل إنما يتفرع عنها...

■ مركز دراسات قاسيون

نقول: إنّ الثاني هو النقيض الشكلي للأول، لأننا نعتقد أنهما ليسا نقيضين جذريين بآية صورة من الصور، بل هما مشتقان من جوهر واحد، ويعبران عن مصالح متشابهة وعن عقلية متشابهة، وعن أهداف وغايات ورؤى مستقبلية متشابهة، وهذا ما سنناقشه تالياً، وصولاً إلى وضع تصور أولي شديد العمومية عن النموذج المناقض جذرياً لكل النموذجين، والذي نزع أنّ استكمال صياغته أمرٌ ضروري ضرورة قصوى في سياق عملية الحل السياسي، وفي سياق إعادة سورية إلى الحياة...

الجوهر المشترك

الجوهر الذي يشترك فيه كلّ من النظام القائم، والقسم من معارضته المدعوم غربياً وفي واجهته «الإخوان»، والذي يعبران عنه ببرامجهم وبممارساتهم وسياساتهم الفعلية، يتلخص في ثلاث:

أولاً: نموذج اقتصادي - اجتماعي ليبرالي، مرتبط بالغرب صميمياً، وقائم على: -أ- ضرب قطاعات الإنتاج الحقيقي. ب- تضخم القطاعات الخدمية، وخاصة المالية. ج- الارتباط بالمنظومة المالية العالمية بمركزها الدولار. د- الإضعاف المطرد للدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة. هـ- تبادل غير متكافئ لمصلحة الغرب يتضمن تبعية تكنولوجية وهجرة عقول. و- توزيع جائر للثروة إلى حد التوحش، يصب في مصلحة قلة اقتصادية عابرة للقوميات والأديان والطوائف، ضد مصلحة الغالبية العظمى من السوريين، العابرة أيضاً للقوميات والأديان والطوائف.

ثانياً: نموذج سياسي - أمني يشكل الأداة الضرورية للحفاظ على النموذج الاقتصادي -

سرعان ما جرى فكّ طلاسمة ليتكشف عن اقتصاد سوق حرّ هو الآخر، من النمط الذي يحقق الصفات الست التي أتينا على ذكرها في أولاً ضمن هذه الفقرة. وكانت مادة سابقة في قاسيون قد وقفت عند هذه المسألة بالذات، أي: «مصادفة» عام 2005 بين «الاقتصاد الحر» و«اقتصاد السوق الاجتماعي».

وإذا، فإنه إذا كان ممكناً قبل أعوام المقارنة بين النظري والعملي عند النظام من جهة، والنظري فقط عند المعارضة من جهة أخرى، فالآن، وبعد أن جرى ما جرى خلال السنوات الماضية، وبعد أن تمكنت أقسام من المعارضة المدعومة غربياً أن تأخذ بيدها السلطة في مناطق معينة من سورية، بات من الممكن عقد مقارنة شاملة، في الطرح النظري وفي الممارسة العملية في أن معاً.

الحقيقة، أنّ الممارسة العملية و«التجربة»، لم تات بأي جديد غير متوقع، فأولئك المرتبطون بالغرب، والسائرون على نهج التبعية الاقتصادية تحت مسمى الاقتصاد الحر، أو اقتصاد السوق أو إلخ، قد مارسوا بالمعنى العملي الممارسات نفسها من حيث الجوهر، وفي كل المجالات، وضمناً في النموذج السياسي - الأمني، بما في ذلك من قمع وسجون وما إلى هنالك. ومارسوا أيضاً الممارسات نفسها من حيث الجوهر في النموذج السياسي - الثقافي المطلوب لتخديم النهب ولتخديم التوزيع المتوحش للثروة.

الجوهر المشترك إذاً هو أنّ هنالك لدى المتشددّين والناهبيين في كل من النظام والمعارضة، العقلية الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الثقافية نفسها، والتي تتمحور حول مركزة الثروة والسلطة في أيدي قلة قليلة هي مرة أخرى: عابرة للقوميات والأديان والطوائف والخ، وعلى حساب البلاد وأهلها. كل الكلام السابق، هو تمهيد ومدخل، نعتقد أنّه ضروري لمعالجة الجانب السياسي - الثقافي من المسألة، والذي سنبدأ بتناوله تالياً.

الهيمنة الخلوية

أول من استخدم مصطلحات «الهيمنة الخلوية» و«الحرب الخلوية» و«حرب الحركة» و«حرب المواقع»، هو المفكر الإيطالي الراحل أنطونيو غرامشي. ولن ننقل على القارئ بعرض نظري حول هذه المصطلحات، ولكنّ أشرنا إلى غرامشي اعترافاً بأصل نظري أساسي نستند

الاجتماعي الناهب؛ فحين يكون الجوهر الاقتصادي قائماً على توزيع متوحش للثروة، فإنّ النموذج السياسي الأمني ينبغي أن يعمل للحفاظ على هذا التوزيع، ولمنع تشكّل أي احتجاج منظم ضده. وهذا يتطلب منطقاً محدداً في التعامل مع المسألة الحزبية على العموم، ويتطلب سجوناً وسجائين وهرات وأسلحة... أي قوة صلبة ويدا حديدية، ومركزة عالية للقرار وللسلطة وللسياسة ككل.

ثالثاً: نموذج سياسي - ثقافي وظيفته استكمال القوة الصلبة بالقوة الناعمة؛ أي المزاوجة بين الأداتين اللتين لا بد منهما لأي حكم كان، وأياً تكن هويته، وهما: «القمع والتراضي». وحينئذ هنا «عن مسائل التنوع وكيفية التعاطي معها» إنما يندرج بالضبط تحت هذا البند الأخير، التراضي، أي تحت بند النموذج السياسي - الثقافي؛ ولذا لن نحاول اختصاره بضع كلمات هنا، بل سنترك الاستفاضة فيه للفقرات التالية. قبل عدة أعوام، أو حتى قبل عقدين من الزمن تقريباً، كان من الممكن أن يقارن المراء بين السلوك الفعلي والنظري للنظام، وبين البرامج والطروحات النظرية للمعارضة؛ إذ لم تكن المعارضة بمختلف أشكالها قد «دخلت في التجربة» في حينه، وكان يمكنها أن تقول فقط دون أنّ يتاح لها هي نفسها، أو للناس، اختبار مصداقية ما تقول. رغم ذلك، فإنّ القسم من المعارضة المدعوم غربياً، كان قد عبّر بما يكفي من الوضوح عن النموذج الاقتصادي الاجتماعي الذي ينشده. يمكن الرجوع مثلاً إلى برنامج «الإخوان» المنشور عام 2005، والذي بيّن بأشدّ وضوح ممكن، أنّ المطلوب هو «اقتصاد سوق حر». واختيار عام 2005 لنشر هذا التوجه لم يكن مصادفة فيما نعتقد، بتزامنه مع إعلان النظام عن التوجه نحو ما أسماه «اقتصاد السوق الاجتماعي» والذي

في مسائل التنوع

في سورية هنالك

نموذجين رائجين

الأول هو ذلك الذي

تعبر عنه بشكل

مكثف عبارة «إنجيل

يعانق قرآن طائفية

ما عنا»

إليه في المعالجة التي نحاول تقديمها للمسألة موضع الدرس.

جوهر الفكرة بشكل مبسط، هو التالي: ضمن تشكيلة اقتصادية اجتماعية طبقية، أي ضمن مجتمع غير عادل اقتصادياً - اجتماعياً، فإنّ السلطة الحاكمة تحتاج بشكل مستمر، ليس فقط إلى السيطرة على المجتمع «السيطرة عند غرامشي كناية عن التحكم باستخدام القوة الصلبة»، ولكن أيضاً إلى الهيمنة عليه «وهذه كناية عن التحكم باستخدام القوة الناعمة: كل الجوانب الثقافية والأيدولوجية والفكرية». أكثر من ذلك، فإنّ غرامشي يرى أنّ الاتجاه الموضوعي لتطور الصراع يجعل من الهيمنة أكثر أهمية بما لا يقاس من السيطرة، فأدوات القمع المباشر تقوّضها مع الوقت نضالات الشعوب، وما تفرّزه من قوانين وأعراف وتقاليد والخ، وكذلك فإنّ التطور الطبيعي للقوى المنتجة ولعلاقات الإنتاج ضمن المنظومة الرأسمالية، يتطلب توسيع نطاق «الحريات الشكلية» للمجتمع، وتضييق نطاق الحريات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية في الوقت نفسه.

بالملموس، فإنّ الهيمنة تتطلب تذرير المجتمع، أي تفتيته بكل وسيلة ممكنة، بحيث لا يعود قادراً على مقاومة عملية نهبه، وعملية التذرير هذه تبدأ من تحويل التمايزات الطبيعية ضمن أي مجتمع إلى صراعات غير قابلة للحل، صراع بين الرجال والنساء، صراع بين القوميات، بين الأديان، الطوائف، العشائر، وصولاً إلى «حرب الجميع ضد الجميع».

حينها، تتحول السلطة شكلياً، إلى «القاضي» الذي يسوي الصراعات ويضبطها ويعاقب المعتدين، ويتعالى فوق المجتمع ككل. وبكلمة تصبح السلطة، وبالأحرى الطبقة الناهية، هي الخصم والحكم والهرابة، في أن واحد.

الممارسة الفعلية

لندع الكلام النظري جانباً، ولننظر في الوقائع: تقوم الدعاية السياسية - الثقافية للنظام على فكرة، أنّه ليست هنالك في سورية مشكلات طائفية أو قومية أو دينية، ولكن في الوقت نفسه، فإنها تستحضر في كل مناسبة ممكنة «اللوحة الفسيفسائية» بكل مكوناتها، وبشكل استعراضي مفضوح يدل على وجود المشكلة أكثر حتى من الصمت عنها. وربما أهم من ذلك، أنّ السوريين يعرفون تماماً،

«الهيمنة» و«نظرية المزهرية»! «1/2»



والجيوستراسي لسورية بالمعنى الخارجي، ومضامين تتعلق بالداخل السوري، وبالمجتمع السوري في الوقت نفسه. ورغم أن الشعار يبدو «جميلاً» من حيث ظاهره، إلا أن جوهره معاكس تماماً، فالقول: إن «سورية أولاً» يعني ضمناً أنها لم تكن كذلك، وأن السياسة في سورية كانت قائمة لتخديم مصالح ليست مصلحة سورية في مقدماتها، بل مصالح خارجية ما... وهذا يمكن أن يعني أن تموضع سورية السياسي والجيوستراسي ينبغي أن ينطلق من «مصالح بحثة» لا علاقة لها بالمبادئ والاصطفافات ضمن الممارك الكبرى «رغم أنه لا فرق عملياً بين هذه وتلك حين الحديث عن مصالح الشعوب، ولكن هناك الفرق كل الفرق حين الحديث عن مصالح النخب والفئات الناهية».

بكلام أوضح، يمكن أن يعني شعار «سورية أولاً» كلاماً إضافياً هو «وليس فلسطين، وليس العالم العربي، وليس الشعوب الإسلامية، وليس شعوب العالم الثالث..» وإلخ. بطبيعة الحال، ليس المطلوب بالمقابل هو أن تكون أي من هذه الأمور أولاً وقبل سورية نفسها، ولكن أولئك الذين يقولون «سورية أولاً».. «وليس فلسطين»، لا يقصدون بأن فلسطين يجب أن تأتي ثانياً، بل يقصدون أن فلسطين لا يجب أن تكون في القائمة من الأساس، وأن وجودها في القائمة هو المشكلة.

أضف إلى ذلك، أن القول بـ«سورية أولاً»، يتضمن: «وليس الاتجاهات لا الماركسية ولا القومية العربية ولا الإسلامية الشعبية» التي ترى سورية بارتباطها بمحيط أوسع، هو المحيط الطبيعي والموضوعي لوجودها. أي ضمناً، المطلوب ألا تكون في سورية الاتجاهات الأساسية للعمل السياسي الوطني، التي ورغم اختلافاتها، إلا أنها كانت بمجموعها الحامل السياسي لمرحلة الاستقلال، ولقسم مهم من حياة سورية ما بعده، ومن هوية سورية وهوية السوريين... المطلوب سورية بلا جذورها وبلا التيارات السياسية والفكرية الأساسية التي استخدمها وسيستخدمها السوريون للنضال من أجل مصالحهم داخلياً وخارجياً... المطلوب، تحييد أدوات ووسائل أساسية في تجميع الناس سياسياً على أسس وطنية جامعة، بمقابل تنشيط أفكار «الأقليات والأكثريات» و«اللامركزية» بالشكل الذي أشرنا إليه آنفاً. يتبع...

الدواء الشافي للمأساة السورية، وخاصة لحالة تقسيم الأمر الواقع القائمة... والمقصود طبعاً، هو أول انتخابات حرة بعد تشكيل جسم الحكم الانتقالي، وهو الأمر الذي لا يخلو من صحة، ولكن لا يخلو أيضاً من مخاطر كبرى، إن سلّمنا مسبقاً بأنه سيتحول بذاته إلى رافع للوحدة الوطنية وللهوية الوطنية...

الفرز الحقيقي، هو بين أكثرية ساحقة مسحوقة من المنهوبين تتجاوز 90% من السوريين، وتتوزع على مختلف الطوائف والقوميات والأديان والانتماءات السياسية الأنية، وبين أقلية ناهية هي أقل من 10% من السوريين، وتتوزع هي الأخرى على مختلف الطوائف والقوميات والأديان والانتماءات السياسية الأنية «وضمناً نظام ومعارضة».

وبكلمة، فإن الحديث عن «أكثرية وأقلية» والذي يبدو مشروعاً بالمعنى السياسي، يتحول إلى شيفرة يجري تحتها تغطية الكلام الطائفي والديني والقومي، الذي يصب في مصلحة «الأقلية الاقتصادية» العابرة لكل الانتماءات، سواء التي في النظام، أو في المعارضة.

ثانياً: اللامركزية

رغم أحقية الحديث عن المركزية واللامركزية وضرورة صياغة علاقة جديدة بينهما تتناسب الاحتياجات الفعلية لتطور سورية ولتطور قوى الإنتاج فيها، وبما يضمن أخذ الشعب السلطة بيده على المستويات المختلفة من أعلاها إلى أدناها وبالعكس، إلا أن هذا الشعار نفسه يجري تحويله في كثير من الأحيان إلى مجرد غطاء لمحاولات هيمنة، سواء مستجدة أو قديمة، لمحاولات يجري تقديم قوى وأشخاص فيها بوصفهم ممثلين «طبيعيين» لمكونات بعينها، دون أن يجري سؤال هذه المكونات، وبالتالي بوصفهم زعماء تلك المكونات التي ينبغي أن تأخذ حصتها من تقسيم العكة...

ولنقاش أوسع لهذه «الشيفرة»، وخاصة حين عزلها عن المركزية، نحيل القارئ لمادة مفصلة حول الموضوع، نشرها مركز دراسات قاسيون، في آب 2022 بعنوان «[بين مركزية القهر ومركزية التراضي ولا مركزية الفوضى ولا مركزية سلطة الشعب](#)».

ثالثاً: «سورية أولاً»

ربما بين أعقد الشيفرات، تلك التي يجري ترميزها بشعار «سورية أولاً»، والذي يخبي تحته مضامين تتعلق بالتموضع السياسي

أولاً: الأكثرية والأقلية

و«نقتبس فيما يلي من [مادة](#) سبق أن نشرت في قاسيون»: أوضح وأبسط استخدام لمقولي «أكثرية» و«أقلية»، هو ذلك الذي يقسم الشعب السوري على أساس قومي أو ديني أو طائفي، ويحوّله انطلاقاً من ذلك إلى «أكثريات» و«أقليات».

أحد استهدافات هذه العملية، هو أن جهات سياسية بعينها، ضمن النظام وضمن المعارضة، وبشكل علني أو من تحت الطاولة، تستخدم توصيفات «الأكثرية» و«الأقلية»، القومية تارة والدينية الطائفية تارة أخرى، لغرض أساسي هو ادعاء تمثيل ملايين من السوريين «ودون استشارتهم»، بل وتقديم صورة المدافع والمحمي عنهم. وضد من؟ ضد «الأقلية» أو «الأكثرية» المقابلة!

يتضمن هذا النوع من التقسيم توصيفاً كاذباً لحقيقة الصراع الذي جرى- ولا يزال- في البلاد، فيقدم كل من الممثلين المفترضين لـ«الأقليات» و«الأكثريات»، رواية للحدث السوري، تناسب مآربه السياسية، وتتضمن تلك الرواية عادة ثلاثة عناصر متكاملة:

القول بمظلومية فئة بعينها، هي بالضرورة فئة قومية أو دينية أو طائفية...

إنكار وجود مظلوميات مقابلة أو التقليل من شأنها.

نسب الظلم الواقع على الفئة المعنية إلى فئة مقابلة «قومية أو دينية أو طائفية».

وقد عززت- من إمكانيات انزلاق أعداد من السوريين نحو الاقتناع بهذه التقسيمات- عمليات العنف والقمع والقتل والدماء الكثيرة التي سالت، بالتوازي مع عمليات التحريض الداخلي والخارجي التي مورست طوال سنوات...

هذا كله، له بكل تأكيد آثاره السلبية التي تسمح حتى الآن بالاستثمار الدنيء في هذا النوع من الانقسامات الوهمية، التي لا تفعل سوى أنها تقسم الفقراء والمنهوبين السوريين بين الجبهات ليتحارب بهم «الكبار»، بدمائهم وعذاباتهم، لإعادة تقسيم الذهب مع بقاء المنهوبين منهوبين...

هناك مستوى آخر في الحديث عن «الأكثرية» و«الأقلية» هو ذاك المتعلق بالانتخابات

وبالعملية الديمقراطية على العموم. المقصود، هو أن نتائج الانتخابات، والبرلمانية خاصة، تؤدي إلى تشكل أكثرية نيابية وأقليات نيابية، ويعتبر هذا الأمر صحيحاً تماماً، بل ومثالياً، ويجري تقديمه بوصفه أحد عناصر

أن الممارسة العملية، «بما في ذلك ما يتعلق بمجلس الشعب، والبلديات وغيرها من المناصب المختلفة في الدولة»، تأخذ بعين الاعتبار، بشكل مدروس وغير معلن، توزيعاً محدداً بالمعنى الطائفي والقومي والديني والعشائري وإلخ... وبطبيعة الحال، فإن أولئك الذين يجري تصديرهم نحو هذه المناصب، ضمن وصف ضمني بأنهم «ممثلو مكوناتهم»، هم في الحقيقة، وفي الغالبية العظمى من الحالات، ممثلو الطبقة الحاكمة، وممثلو مصالحها، وممثلون على المكونات التي ينتمون إليها، وفي الغالب هم نوعية محددة من «الوجهاء» لا تختلف في علاقاتها مع الناس ومع السلطة بشكل جوهري، عن «الوجهاء» أيام الإقطاع والأحتلالات الأجنبية في علاقاتهم مع الناس ومع السلطات، بل إن التمييز بالأسماء يكشف أن قسماً غير قليل من هؤلاء هم خلف أولئك، ليس في الوظيفة والموقع الاجتماعي فقط، بل وخلفهم البيولوجي المباشر أيضاً!

على الضفة المقابلة، أي ضفة القسم من المعارضة المدعوم غريباً، فإن اللوحة لا تكاد تختلف عنها عند النظام، سوى في أن «عملية التوزيع» ليست مضمرة بل معلنة إلى هذا الحد أو ذاك. وهذا «التوزيع» هو الآخر ينجح النهج نفسه، حيث يكون «الممثلون» ممثلين على المكونات التي يجري القول: إنهم يمثلونها، وممثلون في الحقيقة لمصالحهم ولمصالح السلطات الحاكمة.

ثلاث شيفرات

جوهر المسألة، أن الطبقات الناهية، ولأن مصالحتها هي في النهب وفي استمراره وتدعيمه، ليست قادرة بأية حال من الأحوال على استرضاء طويل الأمد للسواد الأعظم من المجتمع، ولذا ينبغي أن تلجأ لقمعه من جانب، والضحك عليه عملياً من الجانب الآخر، أي عبر حرف وعيه عن الصراع الأساسي المتعلق بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية، نحو الصراعات الثانوية حول القومية والطائفة والدين، وربما حتى البيئة والهوية الجندرية وإلخ. وإدخاله في صراعات بيئية وإدارة تلك الصراعات، وخاصة عبر الإيحاء بتمثيل الجميع، بينما يتم التمثيل على الجميع...

وفي إطار هذه العملية، وفي الخصوصية السورية، تظهر ثلاث شيفرات يجري استخدامها بشكل مستمر ومكثف تبدو من حيث الظاهر محقة إلى هذا الحد أو ذاك، ولكن يجري توظيفها بعكس ما توحي به، وهي:

المركزي والسياسات المتبعة..



أصدر مصرف سورية المركزي خلال الأسبوع الماضي قرارات وتعاميم وأخباراً صحفية عدة متلاحقة، تضمنت فيما تضمنته اعترافاً غير مباشر بخطأ بعض القرارات والتوجهات المتخذة سابقاً من قبله «وفقاً للتوجهات الحكومية وبما يتوافق مع السياسات الاقتصادية المطبقة طبعاً»، واعترافاً مباشراً بسعر التداول «المحدد وفق العرض والطلب بسوق القطع غير الرسمي»، الذي قيل عنه سابقاً بأنه سعر «وهمي»!

■ عاصي اسماعيل

وبحسب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، في حديث عبر الفضائية السورية، إن «الإجراءات الحكومية الجديدة هدفها الحد من ارتفاع سعر الصرف والأسعار، وتسهيل التصدير والاستيراد، إضافة إلى تبسيط الإجراءات المالية والمصرفية، كما أنها تهدف إلى تنشيط الحياة الاقتصادية ودعم القطاع الإنتاجي الصناعي، وتمنح مزيداً من المرونة لتمويل توريدات بعض القطاعات الاقتصادية».

فهل ستكون انعكاسات تلك القرارات والإجراءات إيجابية فعلاً كما تحدث عنها الوزير أعلاه؟!

تعميم لا يرقى لأن يكون صحيحاً!

التعميم الأول الذي صدر عن المركزي بتاريخ 2023/1/29 تضمن تعديل المبالغ المسموح بنقلها بين المحافظات برفقة مسافر، بحيث أصبح 15 مليون ليرة بدلاً من 5 ملايين ليرة.

إن هذا التعديل لا يرقى إلى درجة تسميته تصحيحاً لتعميم سابق!

فتحديد سقف نقدي للمبالغ المسموح بنقلها برفقة مسافر بين المحافظات فيه مخالفة دستورية أصلاً، ولا أدل على ذلك من مفردة «يهيب» التي وردت بمنع التعميم السابق الذي صدر عن المركزي بحينه «حرصاً على سلامة الإخوة المواطنين وتجنباً لتعرضهم لأية مخاطر أثناء عمليات نقل الأموال»، فيما غابت هذه المفردة عن مضمون التعميم الجديد!

ومن المفترض إلغاء التعميم السابق، وليس تعديل السقف بموجب التعميم الجديد فقط!

أن تأتي متأخراً!

وقد صدر عن المصرف المركزي قرار بتاريخ 2023/2/1 تضمن إصدار «نشرة الحوالات والصرافة لشراء القطع الأجنبي نقداً من الأشخاص الطبيعيين عن طريق شركات الصرافة والمصارف العامة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، وشراء الحوالات الخارجية التجارية والحوالات الواردة للأشخاص الطبيعيين والحوالات الواردة عبر شبكات التحويل العالمية» - نشرة المصارف»، على أن يعتبر نافذاً من تاريخ 2023/2/2.

وفي نشرة الحوالات والصرافة الصادرة بتاريخ 2023/2/2 تم تحديد سعر صرف الدولار مقابل الليرة بـ 6650 ليرة.

إن القرار أعلاه، وإن كان غير كاف ومع التحفظ على تبعاته، ينطبق عليه مقولة أن تأتي متأخراً!

فمطلب استقطاب الحوالات رسمياً بدلاً من تركها للسوق غير الرسمي، أي لبعض حيتان أصحاب الأرباح من تجار العملة والمضاربين على الليرة، هو مطلب قديم، وقد تمت المطالبة به مراراً وتكراراً من قبل المواطنين ومن قبل الفعاليات الاقتصادية في البلاد!

فهل ستتحقق الغاية المرجوة من القرار أعلاه لمصلحة الدولة والمواطنين والفعاليات الاقتصادية، أم سيتم تجبيره كعتبة وفرصة ربحية جديدة لحيتان النهب من المضاربين على العملة؟!

استجابة لمطالب مكررة

كذلك صدر قرار بتاريخ 2023/2/2 تضمن تعديل قائمة المواد الخاضعة لأحكام القرار رقم 1070/ل.1 تاريخ 2021/08/31 وتعديلاته، أي المواد المستوردة وطرق تمويلها، ومصادر

ذلك التمويل.

وهذا القرار أيضاً هو تصويب لقرارات سابقة بشأن تمويل المستوردات، وتأمين بعض مستلزمات الإنتاج الصناعي، ويأتي استجابة لمطالب الصناعيين والمستوردين المتكررة خلال السنوات السابقة!

وقد تبع القرار خبر صحفي من المصرف المركزي بتاريخ 2023/2/2 يقول: «انسجاماً مع التوجهات الحكومية لدعم العمليات الإنتاجية، وتماشياً مع اقتراحات اتحاد غرف الصناعة، لتشجيع الصناعيين على استخدام مدخراتهم لزيادة الطاقة الإنتاجية، أصدر مصرف سورية المركزي القرار 149 القاضي بتعديل القائمة المرفقة بالقرار 1070 لعام 2021، بحيث تم السماح لمستوردي فئة واسعة من المواد الأولية اللازمة للصناعة، باستخدام مصدر التمويل المناسب، إما من خلال شركات الصرافة، أو من حساباتهم في الخارج، أو من مصادرهم الذاتية المشروعة».

وما علينا إلا انتظار «إيجابيات» مضمون القرار بعد البدء بتنفيذه، والتي من المفترض أن تنعكس على الصناعة والإنتاج، وعلى الأسعار في الأسواق، مع قلة الثقة بتلمس تلك الإيجابيات، المتأتية أصلاً من انعدام الثقة بالإجراءات والسياسات الحكومية كلاً وجزءاً، التي لا تصب بمصلحة الإنتاج أو بمصلحة المواطن، بل بمصلحة حيتان النهب والفساد فقط لا غير!

اعتراف بسعر التداول «الوهمي»!

وقد صدر أيضاً عن المصرف المركزي بتاريخ 2023/2/2 خبر صحفي آخر تضمن التالي: «أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 144، الخاص باعتماد نشرة أسعار صرف جديدة باسم نشرة الحوالات والصرافة، يسمح بموجبها للمصارف وشركات الصرافة بتسلم قيم الحوالات الخارجية الواردة وتصريف المبالغ النقدية «كاش»، وفق

سعر صرف مقارب لسعر التداول «السعر المحدد وفق العرض والطلب بسوق القطع غير الرسمي»، ويحقق هذا القرار ميزات هامة إضافة لتعديل سعر الحوالات والتصريف، وهي: - تسهيل عمليات التصريف المباشر لدى المصارف - رفع سعر تصريف الحوالات الواردة عبر شبكات التحويل العالمية كوسترن يونيون».

الخبر الصحفي أعلاه يتضمن من الناحية العملية اعترافاً مباشراً بسعر التداول في سوق القطع غير الرسمي، كما أنه يسقط كل الحديث الرسمي السابق عن هذا السعر بأنه «وهمي»، وما تبع ذلك من إجراءات مستمرة حتى الآن، بما في ذلك مساعي كم أفواه المواطنين بالحديث المتذمر عن هذا السعر، وتلك السوق!

من يتبع من؟

كذلك فإن مضمون الخبر الصحفي أعلاه فيه تأكيد ضمني أن سعر الصرف الرسمي هو من يتبع سعر التداول في السوق غير الرسمي، وليس العكس! فبحسب حديث مدير مديرية العمليات المصرفية لدى مصرف سورية المركزي عن نشرة الحوالات والصرافة، عبر شام إف إم، فإن «النشرة تتغير باستمرار وستصدر يومياً عبر المصرف المركزي لتراعي المتغيرات»!

فالتعبئة السعرية الجديدة التي تم اعتمادها لسعر الصرف مقابل الدولار ستكون هي منصة انطلاق الحد الأدنى لسعر التداول في السوق غير الرسمية، وهي ما يمكن اعتباره متغيراً سيتم مراعاته مع كل نشرة صادرة لاحقاً على ما يبدو!

والأمر على هذا النحو يبدو وكأنه تنافس بين المركزي والسوق غير الرسمية على استقطاب القطع الأجنبي «وفق العرض والطلب في سوق القطع» بحسب الخبر الصحفي، ولمصلحة القائمين على السوق غير الرسمية



الوهم الحقيقي

يتمثل باللهو

ببعض القرارات

والإجراءات

المتخذة رسمياً

دون الاقتراب من

تصويب أو تعديل

جوهر السياسات

النقدية والقطع

مع جملة

السياسات

الاقتصادية

الليبرالية

المتبعة عموماً

لن يصلح العطار ما أفسد الدهر!



ليس تخبطاً ولا ارتجالاً ولا تجريباً، بل نهجاً رسمياً متبعاً ومستمرّاً! ولعل الوهم الحقيقي يتمثل باللهو ببعض القرارات والإجراءات المتخذة رسمياً، دون الاقتراب من تصويب أو تعديل جوهر السياسات النقدية، والقطع مع جملة السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة عموماً، والمحابية لمصالح أصحاب الأرباح على طول الخط، بما في ذلك تجار العملة والمضاربين عليها! فالمصرف المركزي، الذي أصبح يتسيد المشهد الاقتصادي الرسمي، كان وما زال وسيبقى عاجزاً عن إصلاح ما أفسدته جملة السياسات المعمول بها والمستمرة، بما في ذلك السياسات النقدية نفسها! فالسياسات الفاسدة لن تنتج إلا المزيد من الفساد والإفساد، والمزيد من الإفكار والإنهاك للبلاد، وابتلاع وتقويض كل إمكانات البلاد!

المفترض أن يؤمن له الحد الأدنى من متطلبات معيشتة وخدماته، ودون تقديم الدعم الفعلي للإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي» الداعم الأساسي لقيمة الليرة ولقوتها الشرائية؟!

وهم التمويل على السياسات الفاسدة

لن نقلل من أهمية بعض القرارات والتوجهات الجديدة المتخذة تصويماً لقرارات وتوجهات خاطئة سابقة، ودون التمويل عليها طبعاً بما يخص الواقع الاقتصادي العام في البلاد! فالقرارات والتوجهات التي تم الاعتراف غير المباشر بخطئها، من خلال جملة القرارات التصويبية أعلاه، ودون المحاسبة عن نتائجها الكارثية على الواقع المعيشي والإنتاجي والخدمي والاقتصادي العام، تعتبر مثلاً بسيطاً عن جملة السياسات والإجراءات المتبعة،

التداول في السوق غير الرسمي، الذي تم الاعتراف به بشكل مباشر، دون شرعنته حتى الآن! فالبدء الكارثية المباشرة التي تمثلت بتخفيض قيمة الليرة بشكل رسمي مقابل الدولار، بسعرها الجديد كعنة والبالغ 6650 ليرة، ارتفاعاً عن 4522 ليرة، وبنسبة تخفيض بلغت 47% تقريباً، تعني المزيد من الآثار الكارثية على الواقع الاقتصادي العام، وعلى الفقير بشكل خاص!

فالانعكاسات السلبية على القيمة الشرائية لليرة بدأت تظهر تبعاً على أسعار البضائع في الأسواق ارتفاعاً، على عكس ما صرح به المدير أعلاه! فكيف يتم دعم القوة الشرائية للمواطن من خلال تخفيض سعر الليرة مقابل الدولار «الذي يتم من خلاله تسعير كل السلع والمواد والبضائع والخدمات في البلاد»، دون النظر لدخل هذا المواطن، الذي من

والمستفيدين منها، انتقالاً من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى، فيما يتم حصاد النتائج السلبية لذلك على حساب المواطن والاقتصاد والمصلحة الوطنية، وهو ما جرى ويجري حتى الآن! فهل نتوقع اعترافاً كاملاً بهذه السوق مع شرعنتها، في ظل مساعي الدفع باتجاه تعويم قيمة الليرة مستقبلاً؟! القوة الشرائية والعتبة السعرية الجديدة كذلك قال مدير مديرية العمليات المصرفية لدى مصرف سورية المركزي ما يلي: «قرار المصرف المركزي بإصدار نشرة خاصة بالحوالات والصرافة وتحديد سعر الصرف بـ 6650 ليرة، موجه لمن يتلقى الحوالات الخارجية، وله أثر إيجابي بغرض دعم القوة الشرائية للمواطنين!» بالمقابل فإن السعر أعلاه، أصبح عملياً هو العتبة الجديدة لسعر الحد الأدنى للمواد والسلع والخدمات في الأسواق، والمفتوح كسقف، توازياً مع سعر

طلاب مرحلة الماجستير والدكتوراه.. صعوبات إضافية!



«كإجراء روتيني» ضمن قانون تنظيم الجامعات؟ ولا على أي أساس يتم فصل الطالب بحال «إخفاء هذه المعلومة»، المطلوبة «بشكل عاجل»؟! فهذا الطلب وتلك العقوبة تعتبر خارج السياق بما يخص طلاب الدراسات العليا! أما الخشية المشروعة فهي أن يتم تعميم هذا الإجراء على طلاب الدراسات العليا في بقية الجامعات على مبدأ العدوى!

طلب مستغرب وعقوبة أغرب! كذلك فقد طلبت رئاسة جامعة دمشق من طلاب الدراسات العليا أن يتقدموا بتصريح عن امتلاكهم لجوازات سفر غير سورية، على أن يتم تزويد مديرية البحث العلمي في الجامعة بصورة عن هذا الجواز «بشكل عاجل»!

أما العقوبة بحال تبين «إخفاء هذه المعلومة» في فصل الطالب، بحسب مضمون التعميم! ولا ندري أين موضع هذا الطلب

ما يتعارض مع طلب وضع برنامج أسبوعي «ثابت ومسبق» لهذه المقابلات بحسب التعميم، كإجراء روتيني ليس إلا! فموضوع المرونة الاضطرارية التي فرضتها الظروف بما يخص مواعيد المقابلات لا تشمل وضع واقع الطلاب فقط، بل وضع واقع المشرفين أيضاً!

فالإجراء الروتيني أعلاه فيه الكثير من التجاهل للواقع والظروف، خاصة ما يتعلق بموضوع المواصلات، في ظل أزمتها المستفحلة التي يعاني منها الجميع، بالحد الأدنى، ناهيك عن جملة الظروف الضاغطة الكثيرة الأخرى! بالإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء «الروتيني» سيسبب عيباً إضافياً، ليس على المشرفين فقط، بل وعلى الكادر الإداري في الكليات والأقسام، بل وفي عمادة الكليات أيضاً!

الدراسات العليا، بما فيه متابعة التزام الطلبة مع أساتذتهم المشرفين عليهم وذلك ضمن قانون تنظيم الجامعات». لن نقول إن الإجراء الروتيني أعلاه يعتبر عامل إعاقة لطلاب الدراسات العليا، فهؤلاء ملتزمون ببحوثهم، ومستويات أدائهم مراقبة من قبل مشرفيهم، ومواعيدهم الدورية مع مشرفيهم قائمة، لكن الصعوبة بالتقيد فيه تتمثل بالمواعيد الثابتة والمسبقة! فهذا الإجراء بالواقع العملي سيسبب عامل ضغط إضافي على الطلاب، كما على مشرفيهم من أعضاء الهيئة التعليمية.

فأمر الالتزام بالبحث من قبل الطالب، ومستوى أدائه، يعتبر بعهدة عضو الهيئة التعليمية المشرف على هذا الطالب سلفاً، وكذلك الحال مع التقارير الدورية، وهناك مرونة فرضتها الظروف بما يخص مواعيد مقابلات الطلاب مع مشرفيهم في كل كلية،

■ سوسن عجيب

وكذلك تضمن التعميم تقديم تقرير نصف شهري يبين خالاه مدى التزام الطالب ببحثه، ومستوى أدائه، ودوامه، لترسل هذه التقارير إلى رئاسة الجامعة كل 3 أشهر، على أن يتم إيداع هذا التقرير في قسم الدراسات العليا في كل كلية، وتحت إشراف مباشر من قبل نائب العميد للشؤون العلمية، بعد تصديق هذا التقرير من رئيس القسم المختص في الكلية المعنية، وكذلك يحفظ في ملف الطالب!

بين الروتين والمرونة الاضطرارية!

بحسب رئيس جامعة دمشق، في حديث عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2023/2/2، فإن: «هذا الإجراء روتيني وتنظيمي لمتابعة أوضاع طلبة

آخر ما حرر بشأن طلاب مرحلة الماجستير والدكتوراه في جامعة دمشق أن رئاسة الجامعة طلبت، بموجب تعميم موجه إلى جميع الكليات، من أعضاء الهيئة التعليمية المشرفين على طلاب مرحلة الماجستير والدكتوراه وضع برنامج أسبوعي ثابت يتضمن أوقات مقابلات الطلاب في مكتب كل منهم في كليته.

تسهيلات نظرية.. والعقارات نحو المزيد من الجمود والارتفاع السعري!



يبدو أن قطاع العقارات يتجه نحو المزيد من الجمود وارتفاع الأسعار، وهذه المرة عبر قرار حكومي جديد قيد الصدور والتنفيذ!

■ **عادل إبراهيم**

فقد قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، في معرض حديثه عن الإجراءات الحكومية الجديدة عبر الفضائية السورية بتاريخ 2023/2/2، حول تعديل نسب البيوع العقارية: «من القرارات الجديدة، تعديل في مواد قانون البيوع العقارية فيما يتعلق ببيع العقارات السكنية والتجارية والأراضي، حيث يتم سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية بما يعادل نسبة 50% من القيمة الرائجة للوحدة العقارية المباعة؟» فنسبة الـ 15% المعمول بها حالياً كانت عاملاً نابتاً في قطاع العقارات، ومع ذلك فقد ساهمت في رفع أسعار العقارات ولم تخفّضها، فكيف مع زيادة هذه النسبة إلى 50%، ولمصلحة من يتم ذلك؟

فالحديث النظري عن الحد من ارتفاع الأسعار تجهّزه الإجراءات العملية المتمثلة بهذه النسبة الكبيرة من الإيداع!

فعمليات بيع وشراء العقارات يبدو أنها ستصبح أكثر حكراً على كبار أصحاب الثروة، مع ضغط هؤلاء على المضطرين من بقية الشرائح، وخاصة الفقيرين، سواء خلال عمليات البيع وخلال عمليات الشراء!

الدولة معمة وليست مقتصرة على العقارات!

وقد قال الوزير، في تلمة حديثه عن قطاع العقارات، إنه: «من أكثر القطاعات التي يتم فيها تداول أموال بمبالغ هائلة، ويمكن أن تكون عرضة للدولة، وهذا شيء خطير إذ كان حجم المبيعات في قطاع البيوع العقارية خلال عام واحد 14 ألف مليار ليرة سورية، مشيراً إلى وجود خطوات قادمة للدفع الإلكتروني، مع وجود ربط كامل بين المصارف وهذا يعد عاملاً مساعداً».

حديث الوزير عن الدولة أعلاه فيه الكثير من الانفصال عن الواقع، فجرزة البقدونس في السوق أصبحت تسعر وفقاً للسعر المتغير

للصرف، لكن دون التعامل الدولار المباشر من خلالها، وكذلك هي الحال مع كل السلع والبضائع، بل والخدمات البسيطة، وبالتالي فمن المفروغ منه أن الدولة في جزء هام منها في حلقتها الأولى على مستوى التسعير أصبحت هي السائدة والمعيّار في تعامل السوق، أما استكمال العملية على مستوى استبدال الليرة بالدولار كحلقة لاحقة، سواء كانت بحجم أموال كبير أو صغير، فهي تتم من خلال وعبر البعض من تجار العملة والمضاربين بها، ولمصلحتهم دون أدنى شك، ولا علاقة لقطاع معين دون سواء في ذلك!

أما أن يتم اعتبار القطاع العقاري كبيراً بحجم تداول الأموال، حسب حديث الوزير والتوجه الحكومي، وبالتالي ومنعاً للدولة فيه فإن الحل يكون بزيادة الإيداعات المصرفية لقاء عمليات البيع فيه، فهو إجراء لا يمنع الدولة بحلقتها الأولى على مستوى التسعير، ولا بحلقتها الثانية على مستوى استبدال الليرة بالدولار!

ولعله إن كانت هناك نوايا رسمية جدية نحو منع الدولة، أو الحد منها على أقل تقدير، أن يتم بذل الجهود في الحلقة الأهم المتمثلة بالتسعير أولاً، وبذلك تحل تلقائياً، ولو بشكل جزئي، الضرورة للجوء إلى الحلقة التالية المتمثلة باستبدال الليرة بالدولار!

فهل دعم الإنتاج الحقيقي مثلاً، الذي يدعم القيمة الشرائحية لليرة، بعيد عن الهواجس الحكومية بما يخص منع الدولة مثلاً، أم أن ذلك من ضمن حال الانفصال عن الواقع أيضاً؟!

مثال رقمي عن الخسارة المتوقعة

التفسير العملي لنسبة الـ 50% أعلاه تعني مثلاً أن بيع عقار بقيمة رائجة تبلغ مليار ليرة بحسب مديريات المالية، يجب أن يسدد منها 500 مليون ليرة في الحساب المصرفي كي

تستكمل عملية البيع حسب الأصول. بالمقابل فإن ذلك يفرض على صاحب الحساب أن يتقيد بسقف السحب اليومي من حسابه والبالغ 25 مليون ليرة، أي عليه مراجعة المصرف يومياً، وخلال 20 يوم عمل فعلي، كي يتمكن من سحب كامل رصيده، أي شهر عملياً، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لصاحب الحساب، وخاصة على مستوى متغيرات الأسعار في الأسواق الناجمة أساساً عن متغيرات سعر الصرف، أي الدولة بحلقتها الأولى، المنسية رسمياً، كما سلف أعلاه، وغيرها من المؤثرات الكثيرة الأخرى، وذلك قد يشكل خسارة لصاحب الحساب!

فمن سيعوض على صاحب الحساب تلك الخسائر المتوقعة؟

مالنا علينا صدقة!

وبالحديث عن الخسارة ربما تجدر الإشارة إلى نسبة الضريبة المفروضة على عمليات البيوع العقارية، والبالغة 1% من القيمة الرائجة! فحسب المثال أعلاه فإن ضريبة البيوع هي 10 ملايين ليرة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: ألا تكفي هذه النسبة وتلك الضريبة على صاحب الحساب، كي يتم تكبيده بخسارة إضافية تتمثل باضطرابه للانتظار شهراً كاملاً كي يتمكن من سحب رصيده، إن لم تتوج بخسارة مالية اقتراناً بالدولة التي لا يد له بها؟!

أما أن يتم فسح المجال أمام صاحب الحساب للتقدم بطلب للمصرف المركزي من أجل سحب أمواله، كمنة حكومية استثنائية من ضمن «التسهيلات»، وقد يوافق أو لا يوافق عليه، فهو الاستجداء بعينه، وهو يشكل خسارة معنوية من الصعب تقييمها مالياً من كل بد، وينطبق عليه المثل القائل: «مالنا صار علينا صدقة»!

ضمان صحي وتعويض نفوق للماشية.. فماذا عن البشر؟



تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون الضمان الصحي الخاص بالمتقاعين ما زال في ثلاجة الحكومة حتى الآن، برغم أهميته وضرورته!

وربما من الهام الإشارة أيضاً إلى ما آلت إليه حال الضمان الصحي للعاملين في الدولة، بعد كل السنين التي مضت على إلزامهم بهذا الضمان!

فالاقتطاع الشهري من أجور هؤلاء محدد بنسبة 3%، أي ما لا يقل عن 36 ألف ليرة سنوياً، علماً أن الدولة تقدم تغطية مالية إضافية لمصلحة شركات التأمين، مقابل سقف التغطية التأمينية السنوية خارج المشافي المحدد بمبلغ 200 ألف ليرة، وسقف التغطية في المشافي لا يتجاوز 1,5 مليون ليرة، أما عن تعويضات الوفاة التي تمنحها بعض الصناديق، فهي هزيلة مع كل أسف ولا تتجاوز مئات الآلاف في أحسن الأحوال!

وبالتالي، وبحسب مقولة «شر البلية ما يضحك» فإن صندوق التأمين على الماشية وفقاً لما سبق أعلاه يعتبر أفضل بأشواط من الضمان الصحي للعاملين في الدولة، من حيث المزايا والتعويضات والتغطية التأمينية!

ولعل الفارق الهام بين هذا وذاك، هو أن صندوق التأمين على الماشية بعهددة الاتحاد العام للفلاحين، ويضمن مصلحة المربين نسبياً، بينما الضمان الصحي للعاملين في الدولة فبعهددة الحكومة، التي تضمن أرباح شركات التأمين فقط، بغض النظر عن مصلحة العاملين!

فاذا كان هذا ما عليه الحال بشأن العاملين في الدولة وضمانهم الصحي، فلكم أن تتخيلوا كيف ستكون عليه الحال مع مشروع قانون الضمان الصحي للمتقاعين؟! فعلاً شر البلية ما يضحك!

جدوى أفضل للمربين، سواء ناحية المدة التي أصبحت 8 سنوات، أو ناحية المبلغ السنوي الذي تم تحديده بمبلغ 10 آلاف ليرة، وهو ما يمكن اعتباره تشجيعاً حقيقياً للمربين.

للايقار فقط واقتراح بالإلزام!

بحسب مدير مكتب الثروة الحيوانية، أن «الصندوق يشمل حالياً قطاع الأبقار فقط كون أعدادها أقل من بقية المواشي، وضبطها الإحصائي أكثر دقة، فكل بقرة رقم خاص وصورة شخصية».

بالمقابل، فقد أكد أن: «هناك مطالبة ليكون الاشتراك في الصندوق إلزامياً، حيث أن عمله مرهون باشتراك 75% من مربي الماشية».

وبحسب المزايا الافتراضية التي يقدمها الصندوق، يبدو أن موضوعة الإلزام من أجل استكمال عملية إقلاعه لتشمل جميع قطعان الماشية، تحقق بعض الإنصاف للمربين، ولو بشكل جزئي ونسبي، خاصة ناحية السقف المتواضع المحدد بمبلغ 5 مليون ليرة فقط للرأس الواحد، وهو ربما ما يتطلب إعادة النظر فيه، بغاية زيادته، وبما يحقق مصلحة المربين.

ولعل تمتع الصندوق بالاستقلال المالي والإداري، وارتباطه بالاتحاد العام للفلاحين، سبب رئيسي في ضمان مصلحة المربين وإنصافهم النسبي، بحسب المزايا والتعويضات التي يقدمها، الأمر الذي يفسح المجال لزيادة هذه المزايا لاحقاً بحسب إمكانات تغطية الصندوق، وهو ما يحقق المزيد من الإنصاف للمربين.

الشيء بالشيء يذكر!

على هامش كل ما ذكر أعلاه بشأن قطعان الماشية وصندوق التأمين عليها،

أما النوع الثاني: هو نصف التعويض، ويكون في حال إهمال تنفيذ تعليمات الطبيب المعالج والامتناع عن ذبح الحيوان المصاب، أو علاجه عند تعرضه للمرض».

قرار التأسيس ومآلاته المشجعة للمربين!

بالعودة لقرار تأسيس صندوق التأمين على الماشية، الصادر عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في عام 2018، فقد ورد عبر سانا بتاريخ 2018/6/13 ما يلي: «يتمتع الصندوق بالاستقلال المالي والإداري، ويرتبط بالاتحاد العام للفلاحين، ويهدف الصندوق إلى تأمين الخدمات لمربي الماشية الأعضاء في الاتحاد العام للفلاحين، وذلك من خلال الإشراف الصحي والبيطري على ماشيتهم المسجلة لدى الصندوق، وتقديم التعويض للمشتريين في حالات النفوق المفاجئ، أو الذبح الاضطراري لهذه المواشي، وفق الأسس الواردة في النظام الداخلي للصندوق».

وبحسب نائب رئيس الاتحاد العام للفلاحين في حينه أن: «مدة الاشتراك في الصندوق هي سنة واحدة قابلة للتجديد، وتحدد قيمة الاشتراك بـ 3% من قيمة الحيوان في السنة الأولى، على أن تخفض إلى 2,9% في السنوات التالية، معتبراً أن هذه النسبة مشجعة جداً لمربي الماشية للتأمين على قطعانهم في الصندوق».

من الواضح، أن هناك فارقاً بين ما تم الإعلان عنه عند تأسيس الصندوق ومآلاته، بشأن مدة وقيمة الاشتراك بالصندوق، وبالتالي فإن التأخير في عدم تفعيل الصندوق كان في مصلحة المربين بهذين الشقين، حيث يبدو أن ما آلت إليه الحال بهذا الشأن، يحقق

يبدو أن صندوق التأمين على الماشية قد أفلح وسار بعض الخطوات إلى الأمام، على عكس مشروع قانون الضمان الصحي للمتقاعين، الذي ما زال بعهددة الحكومة!

■ سمير علي

ففي حديث لمدير مكتب الثروة الحيوانية- في الاتحاد العام للفلاحين- لإذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2023/2/1، بشأن صندوق التأمين على الماشية، قال: «إن قيمة الاشتراك في صندوق التأمين على الماشية 10 آلاف ليرة للرأس الواحد سنوياً، ولمدة 8 سنوات فقط».

وأضاف بأن: «الهدف من الصندوق هو تأمين خدمات صحية وبيطرية للماشية وتعويض المربين في حالات النفوق المفاجئ، نتيجة الجوائح المرضية، أو الكوارث الطبيعية».

التعويضات الممنوحة

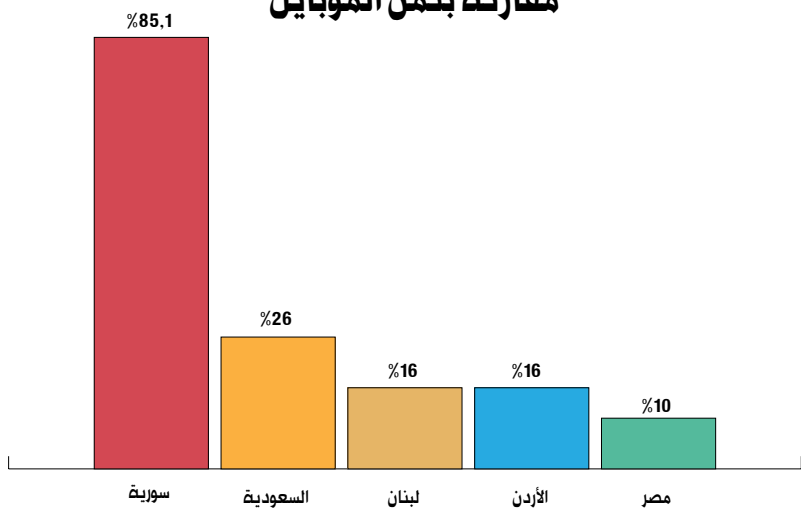
قال مدير مكتب الثروة الحيوانية في الاتحاد العام للفلاحين، حول التعويضات التي يمنحها الصندوق: إن «قيمة التعويض تصل إلى 5 ملايين للرأس الواحد، وهناك نوعان من التعويض للمشتريين في الصندوق، الأول: هو التعويض الكامل، بشرط أن يكون الاشتراك في الصندوق مثبتاً، وإخبار الصندوق بحدوث الإصابة خلال 24 ساعة، ويقدم العلاج للحيوانات المصابة عن طريق الطبيب المعتمد،

جمركة الموبايلات وغلاء اللابتوبات..



يمكن اليوم معاينة الآثار الكارثية التي تركتها سنوات الحرب في جميع مجالات الحياة في سورية، بينها ما هو وليد مرحلة الحرب، وبينها ما هو ناشئ عن طبيعة الحكم وإدارة الاقتصاد في البلاد. ومن بين عوامل القهر العديدة، تعاني شريحة واسعة من السوريين - ولا سيما من فئة الشباب والطلاب - من عجزها عن امتلاك هاتف أو لابتوب محمول قادر على تلبية متطلباتها المتزايدة موضوعياً، ذلك في ظل أسعار فلكية ورسوم جمركية استثنائية على صعيد المنطقة والعالم.

نسبة الرسوم الجمركية المفروضة مقارنة بثمان الموبايل



و11% ضريبة قيمة مضافة»، وفي الأردن أيضاً، لا تتجاوز الرسوم الجمركية على الموبايلات عتبة 16%. أما في مصر، فإن الرسوم ليست أكثر من 10%. أي أن المواطن السوري يدفع رسوماً جمركية على الموبايلات تزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف ما يدفعه المواطن السعودي، وثمانية أضعاف ونصف ما يدفعه المواطن المصري!

أعمار السوريين المسروقة: معاينة من الواقع

ثمة جانب آخر في نقاش هذه المسألة لا ينحصر عند حدود الرسوم الجمركية فحسب، بل وكذلك قدرة الأجور في سورية على شراء اللوازم التكنولوجية مقارنة بغيرها. ولتوضيح مقدار المغارقة، سنأخذ عينتين: الأول هو موبايل Xiaomi 5G 10 Redmi Note، والثاني هو لابتوب HP 14s fq0042ne، وهي أنواع تعتبر من الفئة المتوسطة. حيث يبلغ وسطي سعر

توجّه إلى أحد فروع شركة «سيرتيل» لدفع الرسوم الجمركية، جاءت الفاتورة وفقاً للبنود التالية: «قيمة أجر التصريح: 1,282,820 ل.س، وقيمة رسم الخدمة 96,180 ل.س، خدمة الطباعة: 340 ل.س، رسوم طابع الإيصال: 360 ل.س». أي أنه دفع في المجموع رسوماً جمركية بمبلغ 1,379,700 ل.س «306,6 دولار، حسب سعر الصرف في النشرة الرسمية آنذاك». بكلام آخر، فإنه دفع رسوماً جمركية تعادل حوالي 85,1% من ثمن الموبايل.

الاستثناء السوري:

مقارنة مع غيرنا من الدول

تفرض السعودية - التي تعتبر واحدة من أعلى الدول على صعيد نسبة الضرائب - رسوماً على الموبايلات الداخلة إلى البلاد تعادل ما يقارب 26% من ثمن الموبايل «توزع 11% كرسوم جمركية، و15% ضريبة قيمة مضافة». وفي لبنان، تصل الرسوم إلى ما يقارب 16% «5% رسوم جمركية

التي تكثر أعطالها وتدخل أصحابها في دوامة الصيانة والاعتماد على قطع التصليح مجهولة المصدر التي تكثر فيها حالات الغش.

وبحسب مديرية الجمارك العامة، فإن المعني بتحديد هذه الرسوم هي الهيئة النازمة للاتصالات، بينما يقتصر دور الجمارك فقط على تحصيل هذه الرسوم «لكونها ترد في البيان الجمركي من دون أن يكون لها دور في تعديل هذه الرسوم». فهل يمكن اعتبار جمركة الهواتف في سورية منطقية أو حتى قريبة من المنطق؟

أكثر من 85% رسوم جمركية!

أول الأسئلة التي ينبغي طرحها في هذا السياق، هو لماذا لا يوجد إعلان واضح وصريح للآلية التي تحسب وفقها الضريبة على الموبايلات؟ حيث تكتفي وزارتا المالية والاتصالات والتقانة بالإعلان عما تسميه «أسعاراً استرشادية» لأجهزة الموبايل، والتي تتوزع على أربعة شرائح: الشريحة الأولى والدنيا بسعر استرشادي 50 دولاراً، والشريحة الثانية بسعر استرشادي 120 دولاراً، والشريحة الثالثة 210 دولارات، والرابعة 270 دولاراً.

ومن أجل فهم أوضح لآلية احتساب الرسوم الجمركية للموبايلات، ليس لنا إلا أن نأخذ عينة من أرض الواقع. حيث قام أحد المواطنين بشراء موبايل من إحدى دول الجوار بسعر 360 دولار، وعندما

قاسيون

منذ بضعة سنوات، اشتكى الكثير من دكثرة الجامعات في سورية من ظاهرة أخذة في النمو، وهي لجوء العديد من طلاب الكليات لكتابة حلقات البحث الخاصة بهم بالاعتماد على هواتفهم المحمولة، وذلك لعجزهم آنذاك عن امتلاك لابتوب خاص بهم في ظل الارتفاع الكبير في أسعار اللابتوبات في السوق السورية. أما اليوم، ومع اشتداد تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار جمركة الموبايلات، فقد بات يعجز الكثيرون حتى عن شراء الموبايلات.

الرسوم الجمركية تقود ارتفاع الأسعار

في منتصف الشهر الماضي «كانون الثاني 2023»، ارتفعت أسعار الرسوم الجمركية للهواتف في سورية للمرة الثالثة دون إعلان رسمي، وذلك بعد أن تم رفعها للمرة الأولى في شهر أيلول 2022 دون إعلان، وللمرة الثانية في بداية عام 2023 أيضاً دون إعلان». وكما جرت العادة، ما إن تم رفع الرسوم، حتى ارتفعت أسعار الموبايلات في عموم البلاد وينسب كبيرة، في وقت يؤكد فيه أصحاب محلات الموبايلات أن رفع الرسوم هو السبب في هذه الارتفاعات في أسعار الموبايلات. وهو ما يدفع الكثير من الناس إلى اللجوء نحو شراء الموبايلات القديمة المستعملة



المواطن السوري يدفع رسوماً جمركية على الموبايلات تزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف ما يدفعه المواطن السعودي

زيادة كبح تطور الكوادر السورية

85,1%

في الحالة التي رصدتها قاسيون، دفع مواطن سوري في المجموع رسوماً جمركية تعادل حوالي 85,1% من ثمن الموبايل

36

المواطن السوري يحتاج إلى ثلاثة عشرة راتباً تقريباً (1315%) لشراء موبايل 5G 10 Xiaomi Redmi Note والى 36 راتباً لشراء لابتوب 14s fq0042ne HP

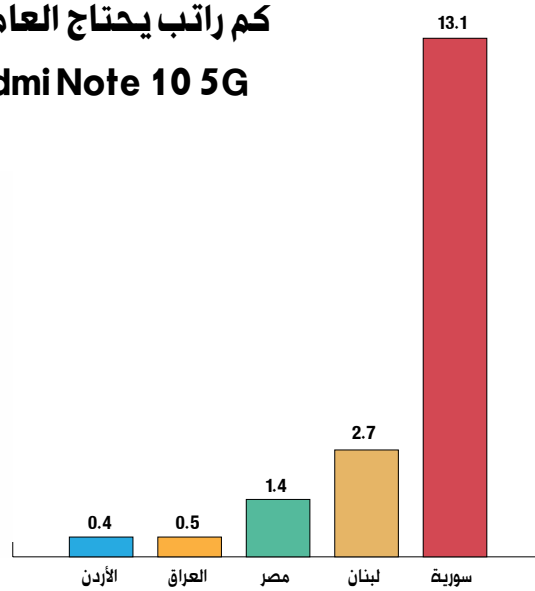
18%

يدفع أصحاب الأجور نسبة من أجورهم للضرائب (18%) تفوق النسبة التي تدفعها شركتا الاتصالات في البلاد على ربحهما مثلاً (14%)



كم راتب يحتاج العامل لشراء هاتف

Xiaomi Redmi Note 10 5G



امتلاك ما يساعدهم في إنجاز تحصيلهم العلمي وتدريبهم العملي يهدد موضوعياً بتراجع كفاءة هذه الكوادر. ذلك في ظل تحول اقتصاد البلاد بهذا الشكل أو ذاك إلى «اقتصاد هجرة» يعتمد في جزء أساسي على هجرة الكفاءات والتحويلات المالية لذويهم.

سؤال لا بد منه

ثمة سؤال لا بد من طرحه أخيراً، وهو أنه من الملفت أنه في رسوم جمركية الموبايلات في سورية هنالك ما يسمى بـ«رسم الخدمة»، وهو يشكل -وفقاً للحالة التي استعرضناها في المقال- ما يقارب 7% من إجمالي المبلغ المدفوع لقاء الجمركة. فلماذا يذهب هذا المبلغ؟ وإذا كان يذهب - كما يشير البعض - إلى شركتي الاتصالات، فلماذا هذه النسبة المرتفعة ومقابل ماذا؟ هل تتطلب عملية الجباية التي تسمى هنا «خدمة» هذه النسبة؟

كبار محكرو استيراد الموبايلات في البلاد. مجدداً، تعتبر الضرائب والرسوم نظرياً واحدة من آليات إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، حيث تكون الضرائب إحدى مصادر تمويل المشاريع الجديدة وبالتالي إحدى دوافع النمو الاقتصادي، وكذلك تمويل الدعم الاجتماعي الحكومي للأجور والتعليم والزراعة والصناعة والخدمات وغيرها.. لكن في سورية، فإن زيادة الجباية لم ترتبط يوماً بتحسين واقع أصحاب الأجور في البلاد. بل على العكس من ذلك، ورغم أن أجورهم تتآكل وتتضاءل قيمتها الحقيقية يومياً، يدفع أصحاب الأجور نسبة من أجورهم للضرائب (18%) تفوق النسبة التي تدفعها شركتا الاتصالات في البلاد على ربحهما مثلاً (14%).

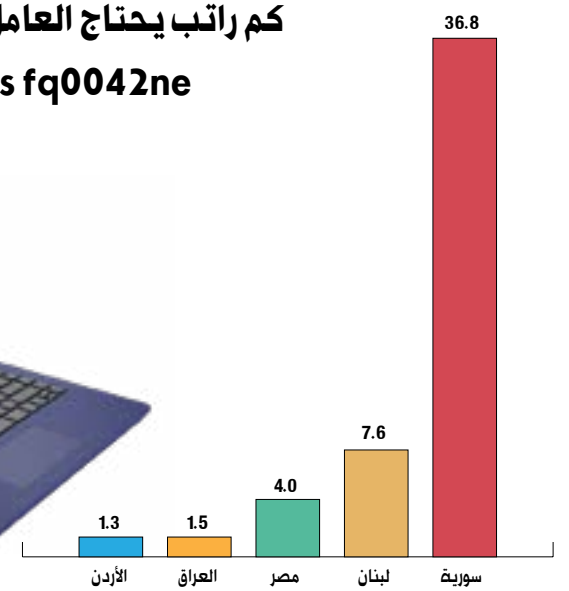
وخصوصية المسألة التي نتحدث عنها في هذا الصدد تكمن في أن عدم قدرة الشباب والطلاب بشكل خاص على



عدم قدرة الشباب على امتلاك ما يساعدهم في تحصيلهم العلمي يهدد موضوعياً بتراجع كفاءة هذه الكوادر

كم راتب يحتاج العامل لشراء لابتوب

HP 14s fq0042ne



أما المواطن السوري، فإنه يحتاج إلى ثلاثة عشرة راتباً تقريباً (1315%) لشراء الموبايل المذكور، وإلى 36 راتباً لشراء اللابتوب (3684%)، هذا دون حساب الرسوم الجمركية على الموبايل!

عودة إلى الرسوم الجمركية.. ضدام مع؟

الأكيد أن الضرائب هي جزء ضروري من بناء الدولة، والأكثر تأكيداً هو أن المشكلة لا تكمن في الرسوم المرتفعة بحد ذاتها، بل في القدرة على دفعها وفي أن الرسوم المرتفعة يقودها منطق الجباية أولاً. ذلك دون إغفال العديد من التقديرات التي تؤكد أن ارتفاع الرسوم الجمركية للموبايلات (وغياب الشفافية والتفاصيل التي يتم وفقها حساب الرسوم الجمركية في عمليات التصريح الفردية) هدفها ليس رفد ميزانية الدولة بالأموال بقدر ما هي محاولة لإجبار المواطنين على حصر التعامل مع

الأول في السوق العالمية حوالي 175 دولار، أما الثاني فحوالي 490 دولار. وإذا أخذنا بالاعتبار أن الحد الأدنى للأجور يقارب 366 دولار في الأردن، و308 دولار في العراق، و120 دولار في مصر، و64 دولار في لبنان، بينما لا يتجاوز 13,3 دولار في سورية، نكون أمام الواقع التالي:

يحتاج المواطن الأردني إلى أقل من نصف راتبه (47,8%) لشراء الموبايل المذكور، وإلى راتب وثلاث (133,8%) لشراء اللابتوب، والمواطن العراقي إلى 56% من راتبه لشراء الموبايل، وإلى راتب ونصف تقريباً (159%) لشراء اللابتوب، والمواطن المصري إلى أقل من راتب ونصف (145,8%) لشراء الموبايل، وإلى حوالي أربعة رواتب (408,3%) لشراء اللابتوب، والمواطن اللبناني إلى أقل من ثلاثة رواتب (273%) لشراء الموبايل، وإلى سبعة رواتب ونصف تقريباً (765%) لشراء اللابتوب.

عملات مدعومة بالذهب لاستبدال الدولار!



إحدى النقاط الرئيسية التي استخلصت من الحدث السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس هي ما قاله وزير المالية السعودي بشكل واضح بأن الرياض: «ستأخذ بالاعتبار التجارة باستخدام عملات أخرى غير الدولار الأمريكي...». الأمر الآخر أن البنكين المركزيين الإيراني والروسي يدرسان اعتماد «عملة مستقرة» لتسويات التجارة الخارجية، لتحل محل الدولار الأمريكي والروبل والريال. أن المجموعة التي تفكر بالعملات الرقمية قد بدأت بحمل السلاح بالفعل، وهم يفكرون في إجابيات العملات الرقمية المدعومة من البنوك المركزية «CBDC» لاستخدامها في التجارة، والتي ستكون منيعة أمام الدولار الأمريكي المستخدم كسلاح.

■ بييه اسكوبار ترجمة: قاسيون

المسألة الجذابة في العملة الرقمية المدعومة بالذهب أنها ستكون فاعلة بشكل خاص في منطقة أستراليا الاقتصادية على بحر قزوين. أستراخان هي الميناء الرئيسي الروسي المشارك في «مرر الشحن الشمالي الجنوبي الدولي INTSC» حيث تتم معالجة البضائع الروسية التي ستسافر عبر إيران في سفن تجارية على طول الطريق إلى غرب آسيا وإفريقيا والمحيط الهندي وجنوب آسيا. سيعتمد نجاح INTSC المرتبط تدريجياً بالعملة الرقمية إلى حد كبير على ما إذا كانت عشرات الدول الآسيوية وغرب آسيا وإفريقيا ترفض تطبيق العقوبات التي تملأها الولايات المتحدة على كل من روسيا وإيران. إن الجزء الخاص بالتبادل بين إيران وروسيا من INTSC يمثل وحده أعمالاً بقيمة 25 مليار دولار.

يأتينا بعدها ثالث INTSC المرتبط بالطاقة، وأطرافه روسيا وإيران والهند. ارتفعت مشتريات الهند من الخام الروسي، وهي ثالث أكبر مستورد نفط في العالم. في كانون الأول الماضي تلقت 1,2 مليون برميل من روسيا، ما جعل روسيا تحتل مرتبة المورد الأول لدلهي. عامل آخر يجب ألا يغيب عن البال هو أن جنوب إفريقيا تستلم قيادة بريكس هذا العام، وهو الذي سيبدأ فيه التوسع نحو بريكس+ مع قائمة من المرشحين تشمل الجزائر وإيران والأرجنتين وتركيا والسعودية والإمارات. أعلن وزير خارجية جنوب إفريقيا بأن بريكس تريد إيجاد طريق يتجاوز الدولار الأمريكي

ويخلق بالتالي: «نظام مدفوعات أعدل لا ينحرف تجاه الدول الأكثر ثراء».

كانت الفكرة الرئيسية لعملة R5 «أحرف أسماء عملات دول بريكس الأولى» تدور حول سلة عملات شبيهة لنموذج «حقوق السحب الخاصة SDR»، مكونة من العملات الوطنية لأعضاء بريكس. وكما يشرح ياروسلاف ليسوفوليك، رئيس قسم التحليل في سبيربنك الروسي: «ذلك منطقي كونها من العملات الأكثر سيولة في الأسواق الصاعدة... من المؤكد تقريباً أن اليوان الصيني سيكون بارزاً منذ البداية، مستفيداً من وضعه المتقدم بالفعل كعملة احتياطية». ومن بين العملات المرشحة المحتملة التي يمكن أن تصبح جزءاً من سلة R5+ لدينا الدولار السنغافوري والدرهم الإماراتي.

يقول ليسوفوليك: «على المدى الطويل، ستبدأ R5 الخاصة ببريكس بلعب دور في المدفوعات/التسويات، وكذلك حفظ القيمة/الاحتياطي للبنوك المركزية في اقتصادات السوق الصاعدة».

معيّار ذهب جديد

يتقاطع مشروع R5 وR5+ الذي يسعى إلى بناء نظام مالي دولي أكثر أماناً مع ما يتم تصميمه في «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» بقيادة وزير الاقتصاد الكلي سيرجي غلازيف. في آخر ورقة بحثية لغلازيف «الروبل الذهبي 3،0»، أشار مباشرة إلى تقريرين شهيرين اليوم للإستراتيجي في بنك كريدي سويس زولتان بوزسار، الذي عمل سابقاً في البنك الدولي والاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية. بوزسار من أشد

المؤيدين لاتفاقية بريتون وودز 3، وهي الفكرة التي حظيت باهتمام هائل بين الحشد المتشكك من الاحتياطي الفدرالي. الأمر المثير للاهتمام أن بوزسار يقتبس الآن بشكل مباشر من غلازيف الروسي، والعكس بالعكس، مما يدل على تقارب رائع في الأفكار.

لنبدأ بتشديد غلازيف على أهمية الذهب. يشير إلى التراكم الحالي للأرصدة النقدية بمليارات الدولارات في حسابات المصدرين الروس بالعملات «الناعمة» في بنوك الشركاء الاقتصاديين الأجانب الرئيسيين لروسيا: دول الاتحاد الأوراسي، والصين، والهند، وإيران، وتركيا، والإمارات. ليتابع بعدها في شرح قدرة الذهب على أن يكون أداة متميزة في محاربة العقوبات الغربية إن تمت إعادة حساب أسعار النفط والغاز، والأغذية والأسمدة، والمعادن والمعادن الصلبة: «تثبتت سعر النفط بالذهب عند مستوى برميليّن لكل غرام سيعطي زيادة ثانية في سعر الذهب بالدولار وفقاً لحساب إستراتيجي كريدي سويس زولتان بوزسار. سيكون هذا استجابة مناسبة [للسقوف السعيرية] التي قدمها الغرب. ويمكن أن تحل الهند والصين محل تجار السلع العالميين بدلاً من غلينكور أو ترافيجورا».

يمهد غلازيف الطريق نحو «الروبل الذهبي 3،0». بدأ الأمر بقيام عائلة روتشيلد بالضغط في القرن التاسع عشر لإقرار معيار الذهب، وهو «ما أعطاهم الفرصة لتركيب قارة أوروبا للنظام المالي البريطاني عبر قروض الذهب... لتقدم عملية التراكم الرأسمالي». ثم جاء الروبل الذهبي 2،0 بعد بريتون وودز «ليضمن تعافياً اقتصادياً سريعاً بعد الحرب» لكن بعدها «قام خروتشوف بإلغاء ربط الروبل بالذهب، ونفذ إصلاحاً نقدياً في عام 1961 بتخفيض فعلي لقيمة الروبل بمقدار 2،5 مرة، ليهيئ الظروف للتحول اللاحق لروسيا إلى ملحق المواد الخام للنظام المالي الغربي».

إنّ الدولار الأمريكي، بوصفه قطعة ورق لا قيمة لها، سيتمّ محوه إن تمّ ربط العملة الجديدة بالذهب كما يشير غلازيف، والسبب أنّ نظام بريتون وودز لم يعد له قاعدة ذهبية ولا قيمة حقيقية، مثله في ذلك مثل عملية

الكريبتو FTX. كما يبدو أنّ خطة غلازيف تريد ربط العملة الجديدة بالنفط والغاز الطبيعي ما يجعلها الفائزة دون شك. قد يكون البناء هذا بأكمله قد أنشئ على ما أشار إليه بوزسار بالقول: «السبعة الكبار في الشرق».. الخمسة الحاليون في بريكس إضافة إلى اثنين من الأعضاء الجدد في بريكس+».

يقترح غلازيف الآن أن تقوم روسيا بتعزيز التعدين لبشكل 3% من ناتجها المحلي الإجمالي: أساس النمو السريع لقطاع السلع الأساسية بأكمله «30% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي». مع تحول روسيا إلى رائدة عالمية في إنتاج الذهب، ستحصل على «روبل قوي، وموازنة قوية، واقتصاد قوي». لقد كان أساس هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي الذي جاء مع بريتون وودز أنها كانت تحوز على معظم ذهب البنوك المركزية وتسيطر على نصف الناتج المحلي الإجمالي للعالم.

يفهم بوزسار تماماً كيف يتابع غلازيف صيغة تتضمن سلة من العملات، ويفهم الدافع نحو البترويان، ويصف التدايعات الصناعية لذلك: «إن نظرتنا إلى كون روسيا وإيران وفنزويلا يمثلون حوالي 40% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، وكلّ منها تباع النفط للصين مقابل الرمنيني بحسومات كبيرة، سنفهم قرار شركة BASF بتقليص عملياتها الرئيسية في لودفيشافن الألمانية وتحويل صناعاتها الكيميائية إلى الصين، فالصين تؤمن الطاقة بأسعار مخفضة وليس بتعويض ارتفاع الأسعار كما في أوروبا».

قد تكون الإمبريالية استولت على أوروبا في الوقت الراهن، ولكن ما يهم حقاً من الناحية الجيوسياسية هو قرار الغالبية المطلقة من دول الجنوب العالمي بالالتزام بالكتلة التي تقودها روسيا والصين. قد لا تكون الهيمنة الاقتصادية لبريكس+ على بعد أكثر من 7 سنوات، ولهذا فربما البداية تكون بعملية جديدة.

■ بتصرّف عن:

backed-Gold :South Global
dollar US the replace to currencies

أشباه الموصلات ومساعي الصين للاستقلال التكنولوجي «1»



تسعى الصين إلى تحقيق الاستقلال التكنولوجي، لأهميته في الاستقلال الاقتصادي-السياسي. وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أغلبية المعدات اللازمة لتصنيع رقائق أشباه الموصلات ولا سيما الأكثر تقدماً. وصناعتها معقدة وحساسة لدرجة إمكانية التلف بسبب ذرة غبار واحدة «فالمصنع أنقى بنحو 100 إلى 1000 مرة من معظم غرف العمليات الجراحية». وتتطلب المراحل المستخدمة في آلات «الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية المنطرفة» EUV صقلها إلى نعومة خارقة بخط لا يتجاوز سماكة ذرة واحدة. هذه هي الصناعة التي تحاول الصين امتلاك ناصيتها على نحو مستقل.

■ جوردان نيك وليليان لي
تعريب وإعداد: قاسيون

تشكل صناعة رقائق أشباه الموصلات، إحدى «نقاط الاختناق» الحساسة التي تضغط بها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين. وهي صناعة حديثة نسبياً، ويهيمن عليها احتكاريون على مستوى عالمي. عام 2020 ساهمت الصين بـ 310 مليار دولار من إجمالي الطلب على أشباه الموصلات في العالم البالغ 440 مليار دولار. ويبدو من الأرقام لأول وهلة بأن الصين تشكل 70% من الطلب العالمي، ولكن نصف هذا الطلب «الصيني» تتم إعادة تصديره إلى خارج البلاد، إلى بقية العالم، بعد أن تقوم الصين بعمليات التجميع والتغليف. ولكن من الصعب فهم دور الصين في أشباه الموصلات، قبل فهم هذه الصناعة بمجملها بشكل عام.

صناعة معقدة ودقيقة

نظراً للحجم الذري «بكل معنى الكلمة» للعديد من «عقد» صناعة الرقائق، طوّرت الشركات التي تتعامل معها خبرات نوعية تصعب الاستعاضة عنها أو إعادة إنتاجها بسهولة. وذكرنا كمثال، صقل المراحل المستخدمة في آلات «الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية المنطرفة» EUV. هذه الآلات محنكة من أمريكا وبعض حلفائها. ولديّتها يمكن أحياناً لحلّ بموضع درّتين فقط أنّ يجعل المنتج بأكمله غير قابل للاستعمال. وللتشبيه، إذا اعتبرنا المرأة المراد صقلها بمثل مساحة ألمانيا، يجب ألا يتجاوز ارتفاع أعلى «جبل» على سطحها بعد الصقل مليمترًا واحدًا. وبسطاً هناك أكثر من 500 آلة مختلفة في مصنع الرقائق المتقدمة، وتستغرق عملية صنعها أكثر من 1000 خطوة.

سلسلة التوريد العالمية للرقائق

هناك عدة أنواع من الرقائق بحسب الحجم والوظيفة: الرقائق الكبيرة «التمائلية analog»، والمتوسطة «الذاكرة memory»، والصغيرة «المنطقية logic». وتسعى الصين إلى المنافسة فيها جميعاً.

وهناك اليوم خمس فئات عريضة يمكن تصنيف شركات أشباه الموصلات ضمنها: 1- أتمتة التصميم الإلكتروني «DEA اختصاراً». 2- تصميم الشرائح: وهم «مصنّعون بلا فبركة» Fabless Manufacturers وهذا يعني شركات تنتج تصاميم الشرائح لكنها لا تملك مصانع «فبارك» لتنفيذها. 3- مصانع الفبركة (وهي في الوقت نفسه مصانع

ومسابك Foundries متكاملة». 4- صانعو المعدات: ويسمّون أيضاً «رأس مال أشباه الموصلات» واختصاراً semicap. 5- اختبار وتجميع أشباه الموصلات الموكّل لأطراف خارجية «outsourced» أو ما يعرف اختصاراً بـ OSAT «والصين من أهم بلدان «أشباه الأطراف» التي يوكّل إليها المركز الإمبريالي هذه المراحل في الصناعة».

ولتخصيص هذا التصنيف نقول إنّ تلك الرقائق في هاتفك الذكي، أو سيارتك أو حاسوبك المحمول «اللابتوب»، يتم تصميمها من قبل شركات تعرف بمصطلح «المصنّعون بلا فبركة» fabless manufacturers، وذلك باستخدام برمجيات أتمتة التصميم الإلكتروني EDA. فإذا كانت الشركات تستطيع، فضلاً عن تصميم الشرائح، أن تقوم بتنفيذها صناعياً أيضاً «فبركتها»، فيطلق عليها عندئذ مصطلح «صانعو الجهاز المتكامل»، وأضخم شركتين من هذا الصنف هما «سامسونغ» الكورية الجنوبية و«إنتل» الأمريكية. أما معظم شركات الرقائق في العالم فإنها لا تستطيع فبركة الرقائق بنفسها، فتقوم بإرسال التصميم إلى شركات أخرى تستطيع ذلك، وهذه الأخيرة تسمّى بـ«المسابك» foundries «من السّباكة»، وأهم أمثلتها في العالم هي شركة أشباه موصلات تايوان الشهيرة TSMC.

ولا يمكن لأية جهة أنّ تفكر الرقائق إلا إذا امتلكت أو اشترت معدات متخصصة عالية التعقيد، يصالح على تسميتها semicap وهي اختصار لـ«معدات رأسمال أشباه الموصلات»، وتحنكها حفنة قليلة من المزودين. وتقوم المسابك بالجمع بين هذه المعدات ومواد خاصة مع الخبرة بمعالجتها من أجل تصنيع الرقائق. وتكون بعد ذلك بحاجة إلى التجميع والاختبار والتغليف، وهي عمليات ذات كفاءات مختلفة عن تلك المطلوبة للفبركة، ولذلك فإنّ المسابك توكّل هذه المهمات إلى شركات أخرى خارجية متخصصة بها «OSAT». وهكذا لا تصبح الرقاقة جاهزة للاستعمال إلا بعد أنّ تمرّ بمراحل التصميم، والفبركة، والاختبار، والتجميع، والتغليف.

تصنيف الرقائق إلى أحجام أو «عقد»

يطلق على أصناف الرقائق وعمليات تصنيعها، بناءً على حجمها ونطاق استعمالاتها اسم «العقد»، وهي كبيرة ومتوسطة وصغيرة وواحدة.

1- العقد الكبيرة: رقائقها أكبر من 180 نانومتر، وعادةً ما تكون تماثلية analog وتستخدم لتستقبل دخلاً غير ثنائي «غير رقمي» non-binary وتحوله إلى ثنائي. كما في حساسات السيارات الكهربائية التي «تري» الطريق وتنقل المعلومات عبر بقية النظام.

2- العقد المتوسطة: من 28 إلى 180 نانومتر. بمعظمها عقد منطقية logic. وهي التي يتصورها معظم الناس عندما يسمعون كلمة «رقائق»، حيث تستخدم مثلاً في معالجات الكمبيوتر.

3- العقد الصغيرة: من 10 إلى 22 نانومتر. معظمها رقائق ذاكرة وبعضها رقائق منطقية. ومعظم رقائق الذاكرة هي تلك التي تستخدم في وسائط التخزين «الأقراص» ذات الحالة الثابتة SSD، وكذلك في «ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية» DRAM، مثل التخزين المؤقت الذي يعتمد عليه كمبيوترك للحفاظ مثلاً على جميع تبويبات صفحات الإنترنت مفتوحة بالوقت نفسه في المستعرض؛ حيث تحفظ هذه الذاكرة كل «بت» في مكثفات منفصلة داخل دارة متكاملة، وهي من نوع الذاكرة القابلة للزوال.

4- عقد «الحافة القائدة»: أو Leading-edge وتعني تقنياً رقائق صغيرة متقدمة أو واحدة، بأي حجم اعتباراً من 1 نانومتر الموعودة من الشركة التايوانية وحتى 10 نانومتر الموجودة في جهاز iPhone8. ومع ذلك معظم الرقائق المتقدمة ذات الإنتاج السوقي «غير التجريبي» اليوم هي رقائق 5 نانومتر في أجهزة iPhone12 المزودة بتقنية 5G.

كل مستوى أو نوع من هذه «العقد» مهيمٌ عليه من شركات معينة تمتلك خبرة نوعية معينة. وبما أنّ الرقائق التماثلية «أي الأكبر حجماً» هي الأسهل صناعةً، تقتصر الأفضليات

التنافسية لشركاتها على مدى توسيع المنتجات والوصول إلى قنوات التسويق وتقليص تكاليف الإنتاج السوقي الكبير. وتعدّ شركة Texas Instruments الأمريكية «الشهيرة بصنع الآلات الحاسبة» هي الرائدة في هذا المجال.

وبالنسبة للرقائق متوسطة الحجم، التي تستعمل غالباً للذاكرة، فهناك ثلاث شركات عالمية تسيطر عليها: Micron في أمريكا وكلّ من Samsung و SK Hynix في كوريا الجنوبية. ولأنّ رقائق الذاكرة تحتاج مكثفات وترانزستورات معاً، فإنّ تصغير أحجامها تحت حدّ معين يكون أصعب من تصغير الرقائق المنطقية الحاوية على ترانزستورات فقط. ولذلك لم يتمّ التوصل إلى تصغير رقائق الذاكرة إلى ما دون 10 نانومتر. وخلاصة القول في المنافسة برقائق الذاكرة هو أنّ الطريقة الوحيدة لزيادة المعروض منها هي الزيادة الكمية لخطوط الإنتاج عبر شراء المزيد من معدات فبركتها من شركات المعدات «التي ذكرناها سابقاً تحت مصطلح semicap»، وتدريب المزيد من طواقم العمال لتشغيل الخطوط الجديدة.

أما الرقائق الصغيرة المنطقية، وهي «البنية التحتية» للحوسبة، فهي الأصعب في استنساخها وتقليدها. وهي التي تحظى بالتركيز الأكبر لجهود الصين لكي تتمكن من تصنيعها بشكل مستقل.

في الجزء الثاني من هذا المقال سنتابع الإضاءة على التبادل اللامتكافئ «رقائقياً» بين أمريكا والصين، وأهمية «الاستقلال الرقائقي» للصين، وماذا يجب أن تفعل لتتأصل استقلالها الكامل في مجال أشباه الموصلات.

■ بتصرف عن ورقة بعنوان China, Semiconductors, and the Push for Independence، بتأليف مشترك من جوردان نيل «كاتب ومحلل اقتصادي»، وليليان لي «محررة موقع خصائص صينية Chinese characteristics». نُشرت الورقة في آب وتشرين الأول 2021 بحجم 60 صفحة على جزأين في موقع «خصائص صينية».

تحتاج صناعة أشباه
الموصلات خطّ إنتاج
معقّداً من منات
الآلات المختلفة
وتحتكّر أكثرها
تقدّماً حفنة من
الشركات الغربية

«الناجي الأخير» وخيار واشنطن الخاطئ



الأحداث حول الحرب في أوكرانيا وصلت إلى درجات قياسية في شهرها الأولي، ورغم أن وزن الحدث انخفض قليلاً في وسائل الإعلام، إلا أنه لا يبدو كذلك أبداً في مراكز الأبحاث التي تنشغل حتى اللحظة في تحليل ما يجري وإمكانات التي قد ينطور الصراع وفقها، كان آخرها ما صدر عن مؤسسة «RAND» الأمريكية، التي ينظر إليها كثر بوصفها مؤسسة واسعة التأثير في صنع القرار الأمريكي.

■ علاء ابوفراج

نشرت المؤسسة الأمريكية بحثاً مطولاً مؤلفاً من 32 صفحة تحت عنوان «تجنب حرب طويلة الأمد: السياسة الأمريكية ومسار تطور الصراع الروسي- الأوكراني»، البحث الذي يكتف عنوانه النتيجة التي خلص إليها، لم يكن وحده ما أشعل هذا النقاش، فالمؤسسة نشرت جملة من المقالات على موقعها الإلكتروني في تواريخ متشابهة، وخرج بعض «باحثيها» للحديث حول الموضوع ذاته في مؤتمرات صحفية، وتصريحات خاصة لوسائل إعلام متنوعة، شكّل دفعة لل طرح القديم- الجديد الذي قدّمته المؤسسة.

راند باختيار

تتخذ مؤسسة راند من واشنطن مقراً أساسياً لها، وتعرّف نفسها كمركز أبحاث عالمي، وتقدّم قراءة لمجمل النزاعات والقضايا الدولية الراهنة، تعمل المؤسسة مع 1800 باحث ومتخصص ينتمون إلى 50 جنسية، يتوزعون في مكاتب حول العالم، وتشير الأرقام إلى أن موظفيها يعملون اليوم في أكثر من 25 دولة. وتسعى المؤسسة والمروجون لها لتقديمها كمؤسسة بحثية حيادية، في الوقت الذي تمول «RAND» رسمياً من قبل البنتاغون والجيش الأمريكي والقوات الجوية ووكالات الأمن القومي وغيرها، ما يجعل المؤسسة تبدو كما لو أنها ناطق رسمي باسم جزء ما من أصحاب القرار في الولايات المتحدة، وتحديداً ضمن المؤسسة العسكرية. وبغض النظر عن القالب الأكاديمي الذي تقدّم الأفكار ضمنه، تقدّم المؤسسة صياغات محددة تعبّر بنظرها عن «مصلحة الولايات المتحدة» والاتجاهات التي ينبغي على الإدارات الأمريكية السير فيها. وهو ما بدأت فيه بحثها المشار إليه أعلاه. والذي

أشارت في مقدمته إلى أن منظوره التحليلي يركّز على المصالح الأمريكية، والتي «قد لا تتطابق دائماً مع المصالح الأوكرانية» ورغم أن كتاب البحث أقرّوا بتضحيات الأوكرانيين في هذه الحرب، التي وصفوها بأنها عدوان روسي غير مبرر وغير قانوني، إلا أنهم أقرّوا أيضاً بأن «الحكومة الأمريكية ملزمة تجاه مواطنيها بتحديد كيفية تأثير مسارات الحرب المختلفة على المصالح الأمريكية، وكشف خيارات التأثير على مسار الحرب لتعزيز تلك المصالح».

خلاصة ما قدمته RAND

ناقشت المؤسسة مجدداً السيناريوهات المطروحة لتطور الصراع، وفندت جملة من الآراء التي جرى تداولها كثيراً منذ بدء المواجهات في أوكرانيا. فأشارت مثلاً بشكل واضح إلى التعويل الغربي على أن الضغط الشديد على روسيا يمكن أن يؤدي إلى تغيرات كبرى في السلطة، وقدّم البحث قراءة مختلفة في هذه المسألة، إذ أشار إلى أن حدوث ذلك لا يعني إطلاقاً توقف الحرب، «فالحرب يمكن أن تستمر حتى بدون بوتين» ومرّد ذلك إلى حجم التضارب في المصالح الأمريكية والروسية، دون الإشارة إلى أن الصراع الحالي لا يمكن النظر إليه بوصفه «صراع مصالح» بقدر ما هو معركة وجود بالنسبة لروسيا كدولة، ولذلك لا يمكن لأية قيادة روسية أن تحظى بدعم شعبي إذا ما فرّطت بوحدة البلاد، وتساهلت مع المخاطر المحدقة فيها.

الجديد الذي قدمته المؤسسة، هو إثبات أن انعكاسات الدخول في حرب طويلة الأمد على واشنطن وإن لم تكن منخرطة بشكل مباشر في هذا الصراع ستكون ذات آثار كارثية عليها. فخلص البحث في نهايته، أن واشنطن والدول الغربية منشغلة في نقاش مستقبل الصراع

من باب السيطرة على الأرض، وتسعى لذلك بالبحث عن العناد العسكري اللازم لتحقيق انتصارات ما في هذا الميدان، وتعتبر المؤسسة أن هذا النقاش يركّز على بعد واحد من أبعاد هذه الحرب، فرغم أهمية هذه المسألة بالنسبة لأوكرانيا إلا أنها ليست كذلك بالنسبة لواشنطن، التي وإلى جانب ضرورة تجنبها الدخول في مواجهة مباشرة بين الناتو وروسيا، أو مواجهة نووية مع الأخيرة، يجب عليها أيضاً تجنب أن يتحول هذا الصراع إلى حرب طويلة الأمد. وينبغي الإقرار بأن السيطرة على الأرض ليست الأداة الوحيدة المتاحة في التأثير في مسار الحرب بما يخدم مصالح الولايات المتحدة. ويجري الحديث تحديداً عن ضرورة الدخول في المفاوضات والتمهيد لهذا الاتجاه، عبر توضيح خطط الدعم المستقبلية لأوكرانيا والالتزام الأمريكي بأمنها، لكن ضمان حيادها في الصراع بين الغرب وروسيا، إلى جانب إظهار استعدادها لتخفيف العقوبات عن روسيا.

بيع الأوهام

انشغال الإعلام بالأسلحة الجديدة التي يجري نقلها إلى ساحات القتال في أوكرانيا، يمكن أن يخدع الجمهور العادي من المتابعين، الذين يراقبون التقارير الإخبارية المخصصة لاستعراض القدرات القتالية العالية لهذه الأسلحة، والدبابات الغربية التي يجري تحضيرها للحرب، لكن الخبراء العسكريين يرون بوضوح أن مصير هذه المعدات القتالية محسوم مسبقاً، وقدراتها في قلب نتائج المعركة ستكون ضعيفة جداً، ويبدو هذا واضحاً في كثير من التقارير المنشورة مؤخراً، مثل ذلك المنشور في موقع «بريكينغ ديفينس» والذي اقتبس معنوه الكثير عن العاملين في مؤسسة راند، وآخرين. فبحسب ما جاء في هذا التقرير: «الشنات الغربية القادمة من الدبابات الثقيلة والصواريخ بعيدة المدى، وحتى الطائرات المقاتلة قد لا تمكن أوكرانيا من اختراق خطوط التحصينات الروسية الأكثر كثافة» وخصوصاً بعد التحصينات الروسية على الجبهة. ورغم

بعض التصريحات التي تبدي تفاؤلاً أكبر، إلا أن الضخ الذي شكك في إمكانية حسم الصراع يبدو المسيطر في الأوساط المؤثرة، ما يطرح سؤال حقيقياً: إذا كانت كل شحنات الأسلحة هذه غير قادرة على إحراز فرق جدي على أرض المعركة فلماذا يتم إرسالها؟ وخصوصاً أن إدامة اشتباك بهذا الحجم تعني أن القتال الحقيقي يجري في ميادين الاقتصاد والصناعة، التي ينبغي عليها أن تؤمن احتياجات المعركة، لا على مستوى السلاح فحسب، بل على مستوى الطاقة والغذاء، وهو ما تبدو حظوظ الغرب أقل بكثير من حظوظ المعسكر المقابل.

الهيمنة الأمريكية هي الثمن

إلحاق الضرر الأكبر الممكن بروسيا ودول أوروبا الغربية- التي ترى فيها واشنطن منافساً لها- أصبح هاجساً لدى واشنطن، التي وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تترتب على هذه اللعبة، إلا أنها لا تزال مغرية بالنسبة لأغلبية صناع القرار هناك. وهو ما بدأنا نسمع بوضوح انتقادات له، مثل تلك التي قدمتها مؤسسة «راند».

أي الدخول في مفاوضات، ونقصد هنا مفاوضات بين روسيا وواشنطن، يعني أن الأخيرة ستكون مضطرة للتنازل عن جزء ما من هيمنتها على العالم، وخصوصاً في أوروبا وشرقها تحديداً. أي خسارة مكاسب مهمة من الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي. تدرك مراكز الأبحاث وموظفوها- الذين عمل عدد كبير منهم عسكريين محترفين ودبلوماسيين، ورجال استخبارات- إلى أن الطريق الذي تمشي فيه واشنطن طريق خطر، فرغم أن الضريبة التي دفعتها حتى اللحظة لا تبدو واضحة للعيان، إلا أن استمرارها في هذا الاتجاه لن يحمل إلا الويلات، وخصوصاً بعد أن تعجز دول أوروبا الغربية عن تحمل فاتورة الصراع الحاصل، وقتها لن تبقى شروط روسيا التي وضعتها قبل الحرب كافية، وستكون الهيمنة الأمريكية والناتو هما الخاسر الأكبر في هذه المواجهة.

تطورات الحركة الاحتجاجية في المملكة المتحدة وفرنسا



برزت الحركة العمالية في كل من المملكة المتحدة وفرنسا خلال الأسبوع الماضي بإضرابات واسعة النطاق في كل منهما، وفي المملكة المتحدة تحديداً، لم تشهد البلاد هكذا تنظيم للإضراب من حيث عدد المشاركين، وتعد القطاعات منذ قرابة 30 عاماً، فما الأسباب والتطورات التي أوصلت الحركات العمالية في هذين البلدين إلى التصعيد لهذا المستوى، وما مستقبل هذا الأمر؟

■ يرت بوظو

في الأول من شهر شباط الجاري، نفذ قرابة نصف مليون مدرس وسائق قطارات ومحاضرين جامعيين وموظفين حكوميين وممرضين إضراباً عاماً في المملكة المتحدة، وتسبب ذلك باضطرابات عدة في البلاد، من إغلاق المدارس وتوقف أغلبية خدمات السكك الحديدية، فضلاً عن الخروج بتظاهرات عدة في العاصمة لندن. وفي الوقت نفسه قامت 8 نقابات مختلفة للعمال بفرنسا بإضراب كبير شارك به مئات الآلاف، أدى إلى تعطيل المدارس والنقل العام ومصافي النفط فضلاً، كذلك الخروج باحتجاجات واسعة في البلاد.

الأوضاع في بريطانيا

ترجع الأسباب الداخلية المباشرة التي أوصلت نقابات العمال لتنفيذ أكبر إضراب منذ 30 عاماً بدءاً من خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي كأول نقطة علام واضحة التأثير على الظروف الاقتصادية والمعاشية، حيث خسرت المملكة المتحدة بسببه السوق الخارجي والتصدير إليه تدريجياً، ويوضح ذلك تقرير عن مركز **أبحاث السياسات الاقتصادية** في تموز 2022 حيث يظهر الانخفاض الكبير في صادرات السلع والخدمات من المملكة المتحدة إلى أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة إليها من أوروبا، ويشير عدد من المحللين البريطانيين إلى أن «بريكزت» قد أدى إلى عزل المملكة المتحدة، ودفعها إلى نوع من الاقتصاد الريعي القائم على الخدمات

عوضاً عن الصناعة والابتكار، وبذلك تزايدت حالة عدم المساواة الاقتصادية - الاجتماعية داخل البلاد، على حساب النمو الاقتصادي وتراجع.

بالتوازي مع إجراءات «بريكزت» وتطوراتها خلال السنين الماضية، تفاقمّت الأزمة الاقتصادية العالمية، وحصلت جائحة كوفيد-19 مع إغلاقاتها، والأزمة الأوكرانية، والعقوبات على روسيا التي أدت إلى أزمة طاقة في عموم أوروبا.

نتيجة لذلك كله، وبتفصيلاته الكثيرة، وصلت نسبة التضخم في المملكة المتحدة إلى 11.1%، أخذين بعين الاعتبار أن هذه النسبة المعلنة رسمياً، والتي يجري حسابها بطريقة محددة لا تعكس واقع السوق بالضرورة، ورغم ذلك لم ترتفع أجور العمال في البلاد إلا بنسبة 5% بأفضل الأحوال بالنسبة لبعض القطاعات، بينما غيرها ارتفعت بنسبة 2 إلى 3% فقط كعمال الخدمة المدنية، أما عمال الخدمة الصحية الوطنية فقد حصلوا على زيادة 1400 جنيه إسترليني بغض النظر عن مستوى أجورهم، وآخرين لم ترتفع أساساً، مما يعني تدهوراً بالأجور وزيادة بأسعار السلع داخلياً، فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة الكبير.

وخلال هذه التطورات، وما قبلها، لم تتمكن أية من الحكومات البريطانية المتعاقبة من تقديم أية حلول، منذ حكومة ديفيد كاميرون إلى ريشي سونك، مروراً بتيريزا ماي وبورييس جونسون وليف تراس، وعوضاً عن ذلك فاقمت سياسات الحكومات المتعاقبة من الأزمات الاقتصادية والمعاشية داخلياً، فكاميرون قلّص

من تمويل العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، وأبرزها الخدمة الصحية الوطنية، وجونسون تميّز ببريكزت، وليف تراس بخطة إعفاءاتها الضريبية السابقة التي لم تكن لتؤدي إلا لتضخم أعلى، والآن حكومة ريشي سونك، التي لم يتبق أمامها أية حيل شكلية لتقديمها، وقررت مواجهة الإضرابات عبر إدانتها ودعم تشريعات جديدة قد تؤدي للحد من حق العمال في الإضراب إذا ما أقرها البرلمان.

في فرنسا

كانت شرارة انطلاق الإضرابات والاحتجاجات الفرنسية الأخيرة رفع سن التقاعد الرسمي في البلاد من 62 إلى 64 عاماً، بمشاركة أكثر من مليون شخص في اليوم الأول منها، بتنظيم من 8 نقابات مختلفة منها: الاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل، والاتحاد العام للعمال، والاتحاد النقابي الموحد، ورغم أهمية مواجهة هذا القرار، إلا أن الأسباب الأخرى خلفه تتعلق بما يشابه بريطانيا: ارتفاع بنسبة التضخم دون ارتفاع مناسب للأجور، وارتفاع كبير بأسعار الطاقة، مما يعني تدهوراً بالأوضاع الاقتصادية والمعاشية للفرنسيين، وحكومة غير قادرة على تقديم أية حلول، ولا خيار أمامها سوى مواجهة الإضرابات والاحتجاجات بالقمع.

بين التحركات الاقتصادية والسياسية
تحاول حكومات هذين البلدين، وغيرها من البلدان الغربية بطبيعة الحال، الترويج بأن ما يجري أزمة اقتصادية عابرة حملت وزرها على كوفيد-19 أولاً، ثم الأزمة الأوكرانية ثانياً وحتى الآن، بينما واقع الحال يؤكد العكس، فعلى الرغم من الآثار الملحوظة التي تركتها الجائحة، أو الحرب في أوكرانيا، إلا أن كلا الحداثين وقعا وتوسعت آثارهما بسبب الأزمة الاقتصادية الرأسمالية وتطوراتها، وسياسات كلاً من النظام الاقتصادي الاجتماعي عالمياً عموماً، والأنظمة الليبرالية خاصة، التي تمضي بنهج يحابي مصالح نخب المال على حساب الشعوب.

يمكن وصف ما يجري في المملكة المتحدة وفرنسا من إضرابات واحتجاجات بأنه نوع من النضال الاقتصادي، تتركز للعمال من أجل الضغط على حكوماتهم وانتزاع حقوق محددة لهم، كرفع الأجور، أو خفض سن التقاعد، أو تلقي المزيد من الإجازات المرضية أو التعويضات وغيرها من الأمور، لكن هذا الشكل من النضال على أهميته بتعبئة الرأي العام وتنظيم الصفوف، إلا أنه لن ينتج أي تغيير يذكر ما لم يترافق أو ينتقل إلى الشكل السياسي المنظم.

وإذا ما نظرنا إلى تطورات التحركات الشعبية والعمالية في أوروبا مؤخراً، يمكن القول: إن الحركة الاحتجاجية تمضي نحو هذا الاتجاه، فقبل سنوات برزت حركة «السترات الصفراء» في فرنسا وألمانيا، مع احتجاجات شبيهة لهم، وإن كانت محدودة في المملكة المتحدة، بهدف سياسي عام يناهض السياسات الليبرالية مباشرة، ويدعو إلى تغيير المنظومة، إلا أن هذه التحركات لم تكن منظمة تماماً، ولم تكن تمتلك برنامجاً سياسياً يمكن الدفع به، ثم غابت هذه الاحتجاجات بطابعها السياسي، وبرزت الحركة العمالية بأشكال احتجاج مختلفة وبمطالب اقتصادية منظمة وموحدة، ما تحتاجه هذه البلاد وغيرها، والمتوقع مستقبلاً، هو النقلة النوعية التي ستجمع بين الأمرين: التنظيم، والأهداف السياسية.

وهو الأمر الذي لن يجري إلا مع توسع القناعة الشعبية، عبر الاختبارات الجارية بمختلف أشكال النضال، والاحتجاج المنظم وغير المنظم، السياسي والاقتصادي، بأن المشكلة بنيوية وجذرية، لا يمكن حلها إلا سياسياً، وعبر التغيير الحقيقي للنظام الاقتصادي الاجتماعي ككل، الأمر الذي تدركه النخب الحاكمة في الغرب، وتعمل ما في وسعها على إعاقته بمختلف الأشكال، بما فيها تنمية التطرف اليميني داخل هذه الدول، وتأجيج الصراعات الوهمية، ولا مانع من نشوب صراعات أهلية حقيقة إذا ما كانت تحول بينها وبين تغييرها.



ترويج فرنسا وبريطانيا بأن ما يجري أزمة اقتصادية عابرة حملت وزرها على كوفيد-19 أولاً ثم الأزمة الأوكرانية ثانياً وحتى الآن، بينما واقع الحال يؤكد العكس

هل تشهد العلاقات التركية الأمريكية انفراجة حقاً؟



بعد زيارة وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو إلى واشنطن مؤخراً، عادت بعض الأصوات للحديث عن مستقبل العلاقات الأمريكية التركية، ورأى البعض في هذه الخطوة مؤشرات على انفراجة مرتقبة في العلاقات المضطربة بين البلدين، وخصوصاً بعد الإعلان عن نية واشنطن بيع مقاتلات F-16 لتركيا. فهل يمكن أن تعود العلاقات إلى سابق عهدها فعلاً؟

■ عتاب منصور

عديدة. إنه يجمع السفراء الآخرين، ويحاول تقديم المشورة لهم. يفعلون الشيء نفسه في أوروبا، السفارة الأمريكية تدبر أوروبا».

أمريكا تهدد

حذر نائب وزير الخزانة الأمريكي - لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية بريان نيلسون - أنقرة من خطر تعرضها لعقوبات بسبب تعاونها التجاري المتنامي مع روسيا. وقال نيلسون: إن «النمو الملحوظ في الصادرات الثنائية التركية، وإعادة التصدير إلى روسيا خلال العام الماضي، يجعل القطاع الخاص التركي معرضاً بشكل خاص لمخاطر السمعة والعقوبات.. من خلال التفاعل مع المنظمات الروسية التي تخضع للعقوبات، قد تكون البنوك والشركات التركية في خطر، ومن المحتمل أن تفقد الوصول إلى أسواق دول مجموعة السبع وعلاقات المراسلين».

وكانت وسائل إعلامية قد نقلت، أن واشنطن طرحت هذه المسألة في أثناء زيارة وزير الخارجية الأخيرة، ويبدو أن تركيا لم تبد بعد رغبة في تنفيذ طلبات واشنطن، وخصوصاً أن هذه العلاقات التجارية مع روسيا حققت مكاسب اقتصادية حقيقية، ويمكن لها أن تتطور بشكل سريع، ما سينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد التركي الذي يواجه صعوبات منذ سنوات.

ما أن عاد الوزير التركي من هذا الرحلة حتى تبين أن صفقة الطائرات لم تنجز بعد، وخرج مشرعون أمريكيون للضغط على الرئيس جو بايدن لتأخير إتمام هذه الصفقة، وذلك عقاباً على عرقلة تركيا دخول فنلندا والسويد إلى حلف الناتو. ليخرج بعدها المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين معلقاً على هذه الأخبار، وقال: إن تركيا غير مستعدة لتقديم تنازلات في سبيل هذه الصفقة، وذكر الأمريكيين بأن لبلاده خيارات بديلة، بالإضافة إلى التطورات التي شهدتها الصناعات الحربية التركية مؤخراً. معتبراً أن الخاسر الأكبر من إلغاء الصفقة ستكون الشركات الأمريكية.

ارفعوا أياديكم القذرة عن تركيا!

حدة الانتقادات التركية لأمريكا أخذه في الارتفاع، فأطلق وزير الداخلية التركي سليمان صويلو هجوماً شرساً على السفير الأمريكي في أنقرة، وقال له: «ارفع يديك القذرتين عن تركيا، أقول ذلك بوضوح شديد.. ارفع يديك القذرة عن تركيا». ولم يكتف الوزير في توجيه الانتقادات للسفير الحالي بل أشار إلى النشاط الأمريكي المشبوه لا داخل تركيا فحسب، بل في أوروبا كلها وأضاف: «كل سفير أمريكي يسأل كيف يمكنني إبقاء تركيا. لقد كانت هذه واحدة من أكبر مصائب تركيا لسنوات



العلاقات المضطربة بين تركيا والولايات المتحدة لا يمكن تفسيرها من جانب واحد فالمسألة لم تكن أبداً سوء فهم بين البلدين

التراجع عنها، وهي تحديداً ضرورة أن تلعب دورها في هذا العالم، لا كتابع لواشنطن، بل كبلد مستقل، يسعى لبناء شراكات مع الدول الأخرى بما يؤمن مصالحها. فالتون الذي وجه انتقادات مؤخراً للاستعمار الغربي، أشار أيضاً إلى الوحدة العضوية بين النظام الاستعماري وعلاقات التبعية السائدة اليوم، والتي لم تكن تركيا بعيدة عنها. فكل الدول التي دارت في فلك الولايات المتحدة الأمريكية في العقود الماضية، ترى اليوم الصورة بشكل أوضح، وتبتعد أكثر عنها، لا استناداً لقناعات أيديولوجية محددة مثلاً بل ما يحركها هي مصالحها التي أصبحت تحت تهديد حقيقي اليوم.

العلاقات المضطربة بين تركيا والولايات المتحدة لا يمكن تفسيرها من جانب واحد، فالمسألة لم تكن أبداً سوء فهم بين البلدين، بل أثبت السلوك الأمريكي في السنوات الأخيرة استخفافه بمصالح تركيا، وأصبحت هذه المسألة قناعة راسخة لدى جزء كبير من أصحاب القرار داخل تركيا، الذين ورغم أنهم لا ينفون موقف المعادي لأمريكا، ولكنهم يرون أن الدفاع عن مصالح بلادهم يتطلب إيجاد صيغة مختلفة للعلاقة بين البلدين، ويبدو من تصريحات رئيس قسم الاتصالات في الإدارة الرئاسية التركية، فخر الدين ألتون، أن بلاده وصلت إلى قناعة لا يمكن

تونس... الانتخابات مجدداً ومواجهات بين اتحاد الشغل والحكومة



بتحويله إلى وسيلة لتحقيق غايات سياسية! تمضي التطورات السياسية التونسية نحو ذروتها سريعاً في البلاد، خاصة مع دخول اتحاد الشغل بمواجهة مباشرة مع حكومة سعيد، مستذكّرين أيضاً سعي الاتحاد لصياغة برنامج وحلول وطنية لحل أزمة البلاد، سميت «مبادرة الإنقاذ» بالتعاون مع الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين، والمنتمين التونسيين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي يجري تعليق الآمال عليها حتى الآن.

يريد سحب الأنظار عن النتائج الضئيلة والحضور الضعيف، وعن فشله الذريع في الانتخابات، وعن كل خياراته الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد لن يعطي صكاً على بياض لأي حاكم كان، وتأتي هذه التصريحات بالتوازي مع إضرابات عمالية ونقابية في تونس، أوسعها نقابة الطرقات السيارة على خلفية اعتقال الكاتب العام لها أنيس الكعبي، بسبب الإضراب نفسه في 30 و31 كانون الثاني. وتعليقاً على ذلك، اعتبر سعيد أن الحق النقابي مكفول بالدستور، لكنه لن يسمح

الطبوبي، أن قيس سعيد انتهج الطريق الخطأ، وقال: «تونس اليوم تمر بأوضاع صعبة سواء في الاحتقان والتوترات الاجتماعية، وسعيد اختار الطريق الخاطئ من خلال خطاب الترهيل وتخويف الشعب [...] سعى من خلال خطابه الأخير في ثكنة العوينة أن يقول: إن القوات المسلحة مع الرئيس، ومساندة له، في الوقت الذي وجدت فيه هذه القوات لحماية الشعب والوطن [...] سعيد يتحدث عن التحرر والتحرير الوطني، ممن سيظهر الرئيس البلاد؟ [...] سعيد

رداً على ذلك، اعتبر الرئيس التونسي قيس سعيد هذا النوع من التعليقات بأنه «لا يثير إلا الأزدراء والاحتقار» وخلال اجتماع له مع رئيسة الحكومة نجلاء بودن، اعتبر أن نسبة المشاركة الضعيفة تعزى لأن التونسيين فقدوا الثقة بمؤسسات الدولة وبالبرلمان خلال السنتين العشر السابقتين، إلا أنه وخلال اجتماع أمني يوم الثلاثاء أصدر عدة تصريحات وتوجيهات تصعيدية، كان من بينها: اعتباره أن «البلاد تخوض معركة تحرير وطني للحفاظ على الدولة ومؤسساتها» داعياً القوات الأمنية والعسكرية إلى «تطبيق القانون والتصدي إلى محاولات الاستخفاف بالدولة وتدمير الجرائم في المستقبل». وتصريحات سعيد الأخيرة أثارت الجدل، وأنتجت ردود فعل عدة، من بينها: إدانة حركة النهضة التونسية، ما وصفته بـ «خطاب التخريض والتخوين والتهديد للمعارضين السياسيين» ومعلنة استنكارها «محاولات إقحام القوات العسكرية والأمنية في الاختلافات والصراعات السياسية». وصرح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين

أقيمت يوم الأحد الماضي جولة الانتخابات البرلمانية الثانية في تونس، التي يتنافس بها 262 مرشحاً على 131 مقعداً برلمانياً، وعلى غرار الجولة الأولى، كانت نسبة مشاركة الناخبين هزيلة جداً بنسبة 11,4% فقط، وفقاً للبيانات الرسمية، مما أعطى المعارضة التونسية فرصة أخرى لشن هجوم على حكومة سعيد.

■ ملاذ سعد

على خلفية نسبة المشاركة الضعيفة بالجولة الانتخابية البرلمانية الثانية، وصفت جبهة الخلاص الوطني التونسية- المعارضة- الأمر، بأنه «فشل ذريع للرئيس سعيد» ومؤكدة عدم الاعتراف بها وبناتجها، ودعا رئيس الجبهة أحمد نجيب الشابي- عبر مؤتمر صحفي له- القوى السياسية إلى توحيد الموقف من أجل «رحيل سعيد» قائلاً: «أطلب من الحركة السياسية والمدنية أن نضع اليد في اليد، لكي نحدث التغيير، وهو رحيل قيس سعيد، والذهاب إلى انتخابات رئاسية مبكرة» وتابع «أتوجه للاتحاد العام التونسي للشغل وعمادة المحامين ورابطة حقوق الإنسان، وأقول لهم: نحن في مركب واحد، والحل يكون في قيادة سياسية جديدة».



تمضي التطورات السياسية التونسية نحو ذروتها سريعاً في البلاد خاصة مع دخول اتحاد الشغل بمواجهة مباشرة مع حكومة سعيد

الخروج من الأزمة بتدمير المنافسين.. حلفاء وأعداء!



بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تتمكن الولايات المتحدة فقط من الحفاظ على جيشها واقتصادها، بل تمكنت من إثراء نفسها بشكل هائل من الحرب. ليس هذا مفاجئاً بالنظر إلى أن الحرب حدثت بعيداً جداً عن حدودها ولم يكن عليها تحمل التبعات التي تحملتها أوروبا أو روسيا جراءها، والتي دفعت ثمناً لهزيمة النازية مدناً وأعمالاً وبنى تحتية مدمرة بالكامل، ومواطنين قتلى بالملايين.

■ فاليري كوليكوف
ترجمة: قاسيون

على خلفية الدمار والكوارث واسعة النطاق التي أعقبت الحرب، اعتادت أوروبا على الاعتقاد بأن الأمريكيين هم الرابحون الرئيسيون، وليس روسيا التي دفعت ثمناً للانتصار على النازية حياة 26,6 مليوناً من مواطنيها ورفعت راية النصر فوق مبنى الرايخستاغ الألماني. تم الترويج لهذا الاعتقاد عن الولايات المتحدة بنشاط من خلال الدعاية الأمريكية المنظمة، لذلك كانت هناك أسطورة مفادها أن الولايات المتحدة لديها أقوى جيش، وأقوى اقتصاد، الأمر الذي استخدمته النخب الحاكمة الأمريكية لتعزيز هيمنتها العالمية. بالرغم من ذلك انفجرت فقاعة التفوق الأمريكي هذه في السنوات الأخيرة. الهزائم العسكرية والسياسية المستمرة لواشنطن «أحدنا الفشل الكامل لسياسة الولايات المتحدة وحملتها العسكرية في أفغانستان»، وكذلك تعميق الولايات المتحدة السنوي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ساهمت جميعها في تراجع قوة الولايات المتحدة وسطوتها. في ظل هذه الظروف فإن الطريق الوحيدة أمام واشنطن للبقاء «واقفة على قدميها» هي إيقاف أزمته المالية والاقتصادية على حساب الدول الأخرى.

في هذا السياق بدأت الولايات المتحدة مؤخراً بفرض عقوباتها بنشاط، ومصادرة حسابات بمليارات الدولارات مملوكة للدول غير المرغوب بها وتجميدها في بنوكها، وبالتالي كسب فوائد هائلة من جعل مصادر المال المحتجزة هذه «تعمل» لصالحها فقط. تشمل قائمة الدول «غير المرغوب بها»

أكثر من دزينة من الدول في العقود الثلاثة الماضية وحدها، بما في ذلك دول البلقان «صربيا والجبل الأسود أثناء نزاع البلقان»، وبيلاروسيا حيث تبنت الولايات المتحدة في 2004 «قانون ديمقراطية بيلاروسيا»، وبورما في 1997، وساحل العاج في 2011 حين فرضت عقوبات على الرئيس لورينت باغبو، وكوبا حيث لم تصدر القرار إلا في عام 2000 باستخدام الأموال المجمدة البالغة 120 مليون دولار لدفع «تعويضات لضحايا الإرهاب الكوبي»، وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تم تمديد العقوبات عليها عدة مرات منذ 2006، والصومال والسودان وكوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا وأفغانستان والكثير غيرها من الدول. حجزت الولايات المتحدة 330 مليار دولار من الأصول الروسية في 2022، وتواجه أصول روسية بقيمة 30 مليار دولار أخرى احتمال الحجز عليها.

على ذلك، أصبحت إجراءات واشنطن العقابية هي سلاحها الرئيسي لتدمير الشركات الأجنبية التي تتداخل مع الأعمال الأمريكية العدوانية. باستخدام قانون «الممارسات الأجنبية الفاسدة» الذي يتم تطبيقه على الشركات من أية جنسية لا علاقة لها بالولايات المتحدة، بدأت واشنطن باستخدام مكتب التحقيقات الفيدرالي لاعتقال مدراء هذه الشركات وإرسالهم إلى السجن في الأراضي الأمريكية، حتى لو كان ذلك دون دليل مباشر. ضمن إطار عمل هذا القانون يمكن لاشتباه بسيط أو ملفق بالرشوة أن يكون كافياً بالنسبة لوزارة العدل الأمريكية كي توجه اتهامات ضد رئيس شركة أجنبية وإصدار تفويض بالقبض عليه. الإقرار من قبل «وكالة الاتصالات الفدرالية FCC» بأن منتجات عدد من الشركات

الصينية «تحديداً شاومي وهواوي وZTE وهييتيرا وعدد من الشركات الأخرى» قد تم منع استيرادها وبيعها بسبب الخطر المزعوم على الأمن الوطني كان مثلاً صارخاً إلى حد ما على إقصاء واشنطن للشركات المنافسة من السوق. حتى أن عضواً في الوكالة، من أجل الحصول على الدعم العام الأمريكي، حاول أن يشير زاعماً إلى أن الصين تهدد مصالح الولايات المتحدة من خلال القيام بالتجسس عبر هذه الشركات.

المنافسون أيّاً كانوا.. حلفاء أم خصوماً

مع ذلك فإن مثل هذا الإرهاب الصريح من جانب الولايات المتحدة أصبح مؤخراً يمارس ليس فقط ضد شركة أجنبية محددة. لقد تخلت الولايات المتحدة عن قوانين «التجارة الحرة»، وقدمت الدعم السياسي لأعمالها مع تجاهل واضح لمصالح دول أخرى تصنفها كحليفة، لا سيما الاتحاد الأوروبي. على خلفية الصراع في أوكرانيا أصبح من الواضح للجميع أن أهم عامل لتنمية أي بلد هو الطاقة، وقد قررت الولايات المتحدة أن تستخدم هذا الجانب للحفاظ على تفوقها على أوروبا. بدأت في القيام بذلك عبر القوانين الجديدة والغاز الصخري وفرض حظر على موارد الطاقة الروسية. كان أحد أشهر قوانين الولايات المتحدة في هذا السياق هو قانون «تخفيض التضخم IRA» والذي بفضلها اكتسبت الولايات المتحدة ميزة تنافسية على أوروبا، وخاصة في مجال الطاقة.

بعد إطلاق حملة دعائية معادية للروس حول الحاجة المزعومة لأوروبا إلى الابتعاد عن الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة، وتمكنها من إزالة الميزة التنافسية التي كانت لدى السوق الأوروبية، جعلت واشنطن القارة الأوروبية بأكملها معتمدة على الغاز الطبيعي المسال الأمريكي الأغلى ثمناً بكثير من الغاز الطبيعي الروسي، وهذا ما دفع الكثير من الخبراء الغربيين أنفسهم ليؤكدوا مراراً وتكراراً بأن هذا الوضع يمثل بداية لحقبة جديدة من الاستعمار الأمريكي. على سبيل المثال، وقّعت الشركات في أوروبا مؤخراً أكثر من 12 عقداً لتوريد الغاز الطبيعي المسال الأمريكي باهظ الثمن، مع استحقاق ثلثها

تجبر واشنطن
عملاءها ومورديها
في أوروبا على اتباع
سياسة الولايات
المتحدة من أجل
الحصول على
مزايا غير قانونية
لنفسها في هذه
الصناعة

في عام 2022. جعل هذا الاتحاد الأوروبي يعتمد على الولايات المتحدة وجلب العديد من المخاطر، لا سيما على خلفية الدروس المستفادة من الحكومات الأمريكية الأخيرة التي أظهرت بأن صورة الولايات المتحدة كشريك موثوق لأوروبا متدنية بشكل كبير. ازدادت أسعار الغاز في الولايات المتحدة بالفعل أكثر من الضعف منذ بداية العام الماضي، وكذلك أسعار الكهرباء. وإذا لم يكن لدى الولايات المتحدة ما يكفي من الغاز فهي ستحتفظ بأغلبه لنفسها ما سيعرض الاتحاد الأوروبي لأزمة تفتتح أوروبا بالفعل نتيجة الإجراءات العدوانية الأمريكية في الأشهر الأخيرة.

من المعروف اليوم أن خمس الإنتاج العالمي لأشباه الموصلات يتم عبر المصنّعين الصينيين. لهذا السبب ومن أجل الحصول على مزايا غير قانونية لنفسها في هذه الصناعة، تجبر واشنطن عملاءها ومورديها في أوروبا على اتباع سياسة الولايات المتحدة. كمثال: الشركة الهولندية ASML كانت تتعرض مؤخراً لضغوط متزايدة من مسؤولي الولايات المتحدة لإجبارها على التوقف عن بيع بعض آلات صناعة الرقاقات للصين. ضمن محاولتها أن تصبح محتكراً عالمياً في مجال تصنيع الرقاقات، شاركت الولايات المتحدة بنشاط في القضاء على المنافسين بهذه الطريقة، ليس فقط في الصين، ولكن أيضاً في الاتحاد الأوروبي. منذ تشرين الأول 2022 حين شرّعت الولايات المتحدة عدداً من قوانين حظر صادرات أشباه الموصلات إلى الصين، أصبح واضحاً أن الإدارة الحالية في البيت الأبيض تطبق سياسة لا رحمة فيها في مجال الرقاقات تحت شعار: «أمريكا أولاً». وفقاً لبعض وسائل الإعلام الألمانية، إن لم تتخذ أوروبا إجراء ما لإيقاف هذه السياسة العدوانية، ستخسر هيمنتها في مجال صناعة أشباه الموصلات... لكن هذه الخسارة لن تقتصر على أشباه الموصلات بالتأكيد.

■ بتصرف عن:

[the exit to expects States United The competitors its destroying by crisis](#)

بي.بي.سي: الانحطاط الإعلامي المتخفي



البداية بما كتبت صحيفة المورننغ ستار Morning Star عن البي.بي.سي مناسب: «قليلة هي الأشياء القيّمة فيها. جزء كبير من الكوميديا فيها – بما في ذلك مسلسلاتها الكوميديّة – عبارة عن خدمة طنانة من الانغماس الذاتي الممزوج بالتفاهات الليبرالية، التي تقدمها كتيبة من المنتجين والمؤيدين باستخدام مواد نادراً ما تردد صدق الحياة التي يعيشها الملايين». لكن هذا النهج من اللا مصداقية هو الذي يسمح للبي.بي.سي بعرض السياسة المعاصرة على أنها حلقات من «الحرب الثقافية» المنفصلة عن الواقع.

■ إعداد أوديث الحسين

يفيد هذا النهج رعاة البي.بي.سي، فمعدّوها يستمرون بالتركيز على «الاختلافات الثقافية» للطبقة العاملة وكأنها دوافع للسياسة أكثر من حقائق الاستغلال الرأسمالي. أمّا المحاولة لإظهارها كشبكة ذات مصداقية وميول «يسارية» فهي مجرد محاولات لتحلية المرارة تخدم إبقاء الوضع الراهن وخطاب عدم وجود بديل، وتجعل من المدهش قيام أي شخص بأخذها على محمل الجد.

يمكن لأي منتقد للبي.بي.سي – وغيرها من وسائل الإعلام ذات النهج المماثل – أن يتوقع وضعه في خانة واحدة مع مهاجميها من «المحافظين» وأن يستمتع لدفاعات ليبرالية مبدعة. ولكن هذا ليس إلا امتداداً للنبرة التقليدية التي تمت تجربتها واختبارها لبي.بي.سي باعتبارها شبكة «فوق السياسة». إن الأكثر إدراكاً من الطبقة الحاكمة يفهمون جيداً أنّ مصداقية إذاعة الدولة تعتمد على «استقلالها» المصطنع التي يحرصون على التركيز على كونه موجوداً بالرغم من عقود الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية وقيود التمويل. وليس الانقسام السياسي الصوري غير الواقعي الهامشي حول بي.بي.سي إلا جزءاً من سرديّة الحفاظ على هذه «المصداقية» الكاذبة.

معايير مزدوجة نمطيّة

ليست «مصادقية» البي.بي.سي المشوهة نتاج الأزمة الراهنة، وليست وليدة الأزمة الأوكرانية أو تشكّل مصطلح «الغرب الجماعي»، بل هي متأصلة في الشبكة منذ زمن طويل. لا يمكن الإلمام بكامل الانحياز في التغطية الإعلامية

في مقال واحد، حيث تتم قصصه الكثير من الأخبار حول الضحايا المدنيين قبل عرضها على الجمهور، أو حتّى تجاهل المنهجي لحملات مثل «حياة السود تهم» أو «حياة المسلمين تهم». لكن يمكن إعطاء مثال: إظهار الاحتجاجات التي خرجت رداً على مقتل الأسود مارك دوغان من قبل الشرطة البريطانية على أنها مجرد أعمال شغب دافعها الجشع.

كان ثابتاً أيام الوجود العسكري الغربي في أفغانستان أنّ البي.بي.سي – كلما أمكنها ذلك – تتجاهل تغطية أيّة أخبار عن مقتل المدنيين على أيدي القوات البريطانية والأمريكية. قامت البي.بي.سي بتغطية خبر إعادة رفات الجنود البريطانيين، ولكن دون أي ذكر للقتلى العراقيين، ولا حتّى إحصائياً. كان يتمّ حجب الاحتجاجات ضدّ مقتل المدنيين إلى أقصى حد، كمثال المظاهرات التي خرجت في أفغانستان إثر مقتل أطفال محليين بقصف عسكري صاروخي في 2011. حتّى دمية الغرب الرئيس كرازاوي كان مجبراً في حينه على التصريح: «نيابة عن الشعب الأفغاني أريدكم أن توقفوا قتل المدنيين». هذه القصة تمّ دفنها في خدمة النصوص الإخبارية للبي.بي.سي، مثل الكثير من القصص المشابهة.

عند تغطية أخبار انسحاب القوات البريطانية الجزئي في 2014، وبدلاً من تغطية الانسحاب، كانت البي.بي.سي تبتّ تقارير وبرامج عن المقابر الأفغانية «المليئة بضحايا الحرب الذين قتلهم السوفييت وطالبان وتحالف الشمال والاستقرار المزعزع». لم يكن هناك ذكر للعواقب المدمرة للغزو البريطاني-الأمريكي. لا يمكن هنا لأحد ألا يلاحظ نمط إعلام شركاتي مهيم عبر تلفزيون دولة، والمصمم لإنتاج حصيلة محددة بشكل صارم.

إنّ تغطية بي.بي.سي للأحداث العالمية تثير أسئلة دافعي الضرائب البريطانيين عن الدور الذي تلعبه القناة كممثل تبريري للهيمنة العالمية للولايات المتحدة. وصف الأستاذ الجامعي البريطاني غافين لويس هذا الأمر بالقول: «تميل تغطية بي.بي.سي لإجراءات وسياسة الحكومة الأمريكية إلى أن تكون مدفوعة بصيغة سرديّة منحرفة وغير مهنية: [الرجل الصالح ضدّ الرجل الشرير]. البلدان التي تربطها علاقات غير ودودة مع الولايات المتحدة مثل دول أمريكا اللاتينية اليسارية أو روسيا أو إيران، تخضع بشكل غير متناسب للنقد المستمر الحاضر والتاريخي، بل وحتّى لنظريات المؤامرة التخمينية... يتمّ على الدوام إظهار روسيا ضمن دائرة الاتهام بالتدخل غير الشرعي في البلدان التي يكون فيها عدد كبير من السكان من أصل روسي».

إنّ تقنيات التحرير الموالية للأمريكيين التي يتمّ اعتمادها في بي.بي.سي بسيطة بشكل ساذج أحياناً. وتستخدم بشكل رئيسي إلى المعايير المزدوجة على مستوى التحليل. يتمّ دوماً إخضاع الأجانب وتاريخهم وأنماط سلوكهم لتحليل تاريخي «عام»، بينما الجرائم التي تقوم بها أمريكا الأنجلو-ساكسونية يتمّ نقلها على أنها حوادث فردية معزولة لا سمات مشتركة تجمعها مع أيّة انتهاكات سابقة لها. فإذا ما بحثنا بشكل حذر حول تغطية أيّة أحداث في روسيا «حتّى قبل اندلاع أزمة أوكرانيا»، فهي دائماً ما تدور حول قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، أو معاداة العنصرية، أو القومية. في المقابل لن نسمع عن الولايات المتحدة في بي.بي.سي – وهي التي تضمّ 5% فقط من سكان العالم ولديها 25% من مساجين العالم، وغالباً ما يكونون محبوسين في سجون خاصة لتحقيق الربح، عن هذا النوع من القضايا المنهجية. وكما يقول لويس: «علينا تخيل تغطية البي.بي.سي الحالية لأحداث مثل هوية مارتن لوتر كينغ واحتجاجاته، ليس من المستغرب ألا يحصل متابعو القناة على معلومات حقيقية بقدر ما سيحصلون على محتوى ترفيهي لا يختلف

عن الذي كان يتمّ عرضه على شبكات الكبل والراديو الأمريكية».

الأشراق في «الشرق»

كتب البروفسور عميد معهد البحوث الصينية في جامعة فودان، تشانغ وي، الكثير عن تغطية بي.بي.سي المتحيزة في الصين والأخبار الكاذبة، منها: «عندما التقوا بي في أحد برامجهم وهم يتباكون على حقوق الإنسان في هونغ كونغ، قالت لي مديعة الإحصاء المعتمد بشكل رسمي في القناة: إنّ الصين قمعت في 2019 مليوني شخص نزلوا إلى الشوارع في هونغ كونغ للتظاهر ضدّ حكومة بكين المركزية. المثير للسخرية أنّ تعداد سكان هونغ كونغ هو 7,5 ملايين إنسان تشمل العجائز والأطفال. من غير المنطقي أن تقول بأنّ 30% من السكان نزلوا إلى الشوارع. لكن رغم ذلك لم تنتقث لا المديعة ولا القناة واستمروا في إحصاءاتهم الخاصة...»

يقول سونغ لوزينغ بدوره، وهو باحث في معهد الصين في بكين، أيضاً عن البي.بي.سي: «لطالما اتهمت بي.بي.سي الصين بأنّها تحبس الملايين من البوغور في معسكرات اعتقال. في أحد البرامج قامت المديعة بطرح السؤال شديد السخف عن تشينغيانغ وكأنّ ما تقوله من المسلمات غير القابلة للدحض: [ماذا عن المليون إنسان المحبوسين في معسكرات الاعتقال، البعض يعتبر ذلك جريمة إبادة جماعية]. لم يعجبها ضحكي بصوت عال ولا جوابي بالطبع، فالحقيقة التي ذكرتها أنّ تشينغيانغ قد جذبت إليها في عام 2019 وحده أكثر من 200 مليون سائح، ولم تحدث فيها ولا حالة عنف إرهابي لثلاثة أعوام على التوالي هو إنجاز مذهل، لا تتناسب مع طرحهم... إنّ نهج البي.بي.سي هو: نحن نخدع، نسرق، نكذب». إنّ الإمبريالية الإعلامية هي جزء شقيق للإمبريالية الثقافية، وهي الطريقة العصرية للاستعمار، والبي.بي.سي ليست أكثر من أداة لهذه الإمبريالية تحاول التخفي بأغطية أكثر إقناعاً للجمهور.

إيغليتون وونوس عن النقد الأدبي والتغيير



«النقد الماركسي جزء من كيان أكبر لتحليل نظري يهدف إلى فهم الإيديولوجيات، أي فهم الأفكار والقيم والمشاعر التي يعيش بها البشر حياتهم الاجتماعية في أزمان متباينة... والتي قد لا تتاح إلا في الأدب، كما أن فهم الأيديولوجيات يعني فهماً أعمق لكل من الماضي والحاضر على نحو يسهم في تحررنا». — هكذا كتب الباحث الماركسي الإنكليزي تيري إيغلينتون في كتابه «الماركسية والنقد الأدبي».

د. اسامة دليقان

الفن، فيما تراه الماركسية «جزءاً من البنية الفوقية للمجتمع... إنه جزء من إيديولوجيا المجتمع، أو عنصر من تلك البنية المعقدة من الإدراك الاجتماعي، التي تبرز الموقف الذي تسيطر فيه طبقة اجتماعية على غيرها. ولذلك فإن فهم الأدب يعني فهم العملية الاجتماعية التي تشملها»، بحسب ما شدد إيغلينتون في المؤلف نفسه «(1976)».

واعتبر الماركسي الروسي جورجى بليخانوف بأن العقلية الاجتماعية لعصر من العصور، والتي هي مشروطة بالعلاقات الاجتماعية للعصر «أوضح ما تتجلى في تاريخ الأدب والفن». ومعنى ذلك أن الأعمال الأدبية ليست إلهاماً غامضاً، أو أعمالاً قابلة لتفسير بسيط يعتمد على سيكولوجية مؤلفيها. إنها أشكال للإدراك، وطرائق خاصة في رؤية العالم. وما دامت كذلك، فهي تتطوي على علاقة وثيقة بالطريقة السائدة في رؤية العالم، أي بالعقلية الاجتماعية، أو إيديولوجيا العصر. وهذه الإيديولوجيا بدورها نتاج لعلاقات اجتماعية ملموسة، تقوم بين البشر في زمان ومكان محددين. إنها الطريقة التي يعيش بها البشر علاقاتهم الطبقيّة ويبرزونها ويحافظون على بقائهم. يضاف إلى ذلك أن البشر ليسوا أحراراً في اختيار علاقاتهم الاجتماعية، بل تدفعهم إليها ضرورة مادية، ترتبط بطبيعة التطور في نمط إنتاجهم الاقتصادي ومرحلته على السواء.

الماركسية و«الأكاديمية الضاربة»

يحررنا تيري إيغلينتون من الكتب التي تتحدث عن الماركسية بطريقة يسميها «الأكاديمية الضاربة» حيث «سرعان ما ننظر، بإغراء من هذه الكتب، إلى النقد الماركسي بوصفه منهجاً يستقر هادئاً بين المنهج الفرويدي والمنهج

الأسطوري في دراسة الأدب، وعلى نحو يغدو معه النقد الماركسي منهجاً مثيراً من الناحية الأكاديمية فقط، بل يبدو وكأنه حقل مؤظاً يخوضه الطلاب في هواة».

بدلاً من ذلك يشدد إيغلينتون على أن «نذكر أنفسنا بحقيقة بسيطة، مؤداها أن الماركسية نظرة علمية، تتناول المجتمعات الإنسانية مثلما تتناول عملية تغييرها. وما يعنيه ذلك بالملموس هو أن النقد الماركسي لا يقص علينا قصةً مسلية، بل يقص علينا صراع البشر لتحرير أنفسهم من أنواع محددة من الاستغلال والقهر. وليس هناك شيء أكاديمي في هذا الصراع، حتى لو نسينا ذلك أو أغفلناه».

ماركس والأدب

نلاحظ بأن أي مؤلف لماركس يكاد لا يخلو من مفاهيم أدبية واستعارات أو اقتباسات من أدباء وإشارات للأدب. وفي الحقيقة كان ماركس الشاب أديباً، نظم شعراً غنائياً وقسماً من مسرحية شعريّة، حتى أنه، بحسب ما خبرنا إيغلينتون، حاول تأليف رواية فكاهاية لم يتمها، تأثر فيها بشكل لافت بلورنس شتينر. كما وكتب ماركس أيضاً مخطوطاً ضخماً عن الفن والدين، بقي دون نشر، وخطط لمجلة في نقد المسرح، ودراسة مسهية عن بلزاك، وبحثاً عن علم الجمال. لقد كان الفن والأدب بعض الهواء الذي يتنفسه ماركس بوصفه مثقفاً ألمانياً نهماً في اطلاعه على التراث الكلاسيكي العظيم لمجتمعه. أما معرفته بالأدب فكانت مذهلة في مداها الذي يمتد من سوفكليس إلى الرواية الإسبانية، ومن لوكريتنس إلى إنتاج القصة الإنكليزية. ولقد خصّصت حلقة العمال الألمان التي أسسها ماركس في بروكسل أمسية أسبوعية لمناقشة الفنون. وكان ماركس نفسه مشاهداً لا ينقطع عن الذهاب إلى المسرح، ومنشداً للشعر، وقارئاً نهماً لأي نتاج أدبيّ يصادفه، ابتداءً من العصر الأوغسطي،

إلى القصائد القصصية عن الصناعة. ولقد وصف عمله في خطاب أرسله إلى إنجلس بأن هذا العمل يشكل «وحدةً فنيّة». أما في مسألة الأسلوب فقد كان مدقّقاً مرهف الحساسية فيما يتصل بأسلوبه أو أسلوب غيره.

ومن المعروف أن من مقالات ماركس الشهيرة في مرحلة من عمله في الصحافة، والذي قاده إلى الاهتمام بالاقتصاد السياسي، كان تغطية الظلم الذي تعرّض له فقراء يلتقطون بعض الأغصان الساقطة من الأشجار، والقوانين التي سنت آنذاك لمعاقبتهم على ذلك ولصالح أصحاب الأراضي. لكن بحسب إيغلينتون تناول ماركس في أوائل كتاباته في الصحافة موضوع الدفاع عن حرية التعبير الفنيّ. يضاف إلى ذلك، ما يمكن أن نكتشفه من أثر للمفاهيم الجمالية في المقولات الحاسمة في فكره الاقتصادي في مرحلة نضجه.

ومع ذلك كان أمام ماركس وإنجلس مهام أخرى غير صياغة نظرية جمالية كاملة، ولذلك بقيت تعليقاتهما على الفن والأدب متناثرة وجزئية، وهي أقرب إلى اللمحات الخاطفة منها إلى المواقف النظرية المتكاملة.

النقد الماركسي

ليس «علم اجتماع الأدب»

يشدد إيغلينتون على أن النقد الماركسي لا ينحصر فيما بات يعرف في الغرب باسم «علم اجتماع الأدب»، فهذا الأخير علم يهتم أساساً بما يمكن أن نسميه «أدوات الإنتاج الأدبي»، أي عمليات التوزيع والتبادل في مجتمع بعينه، من قبيل كيفية نشر الكتب، والتكون الاجتماعي لمؤلفيها وقرائنها، ومستويات التعليم، والعوامل الاجتماعية التي تحدد الذوق. ويتناول علم اجتماع الأدب أيضاً النصوص الأدبية، من منظور ما تحتويه من موضوعات تهّم المؤرخ الاجتماعي. ومع أن هناك بعض الأعمال الممتازة في هذا المجال، ولكنها لا تشكل سوى جانب واحد فحسب من جوانب النقد الماركسي. أي إن علم اجتماع الأدب بحد ذاته، ليس خاصاً بالماركسية أو النقد الأدبي، بل هو بحسب إيغلينتون «نسخة مهذبة مدجّنة من النقد الماركسي، في الغالب، تتواءم مع الاستهلاك الغربي».

سعد الله ونوس

ومسرح التفسير والتغيير

في مؤلفه «بيانات لمسرح عربي جديد» كتب الفنان المسرحي السوري الكبير سعد الله ونوس «(1941-1997)»، المعروف بتطبيقه المبدع للمنهج الماركسي في الأدب والمسرح: «سنبدأ بالسؤال الأول، ونعني من هم حقاً المتفرجون الذين نريد أن ننصب بينهم مسرحنا. ونجيب على الفور... إننا نريد مسرحاً للجماهير، أي الطبقات الكادحة من الشعب. وبمقدار ما تبدو هذه الإجابة سهلة ومستهلكة من كثر الاستعمال، فإن السياق الذي نضعها فيه لا يوفر لنا لا السهولة، ولا الامتيازات المجانية للشعارات اللغظية. ذلك أن إجاباتنا لا قيمة لها ولا تكتمل ما لم نغير منها إلى دراسة معمّقة لأوضاع هذه الطبقات وظروفها المعيشية ومشكلاتها، فكتسّي لنا بعدئذ معرفة علميّة أساسها المعيشة الفعلية والتحليل الصائب، لا الكليشيات والصّور الجاهزة».

ويتابع ونوس بأن هذه المعرفة المخالفة للصيغ الجاهزة للمسرح هي معرفة «ذات طابع مركّب، لأنها تفاعل يومي مع الجمهور على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية. تفاعل يأخذ ويعطي. يجرب ويصحّ. منطلقة من الأرض الحقيقية للبشر».

يصرّح ونوس بأن هدف المسرح بالنسبة له يجمع بين الجمالي والتأثير الاجتماعي التقدّمي: «إن غايته أن يخلق مع هؤلاء المتفرجين تعبيرات مسرحية تشتمل، بالإضافة إلى المتعة، على تنمية الوعي، وتعميق إدراك الناس لمصيرهم المشترك، ولمشكلاتهم وقدرهم الاجتماعي. هنا نعود إلى الأصول. إننا نرفض القوالب الجاهزة لأن المهم ليس القوالب. ونحن لا نصنع مسرحاً لكي نثبت فقط أننا لاحقون بركب المدنية، وأننا نعرف المسرح كسوانا... وإذا كانت تلك غايتنا الوحيدة فإنها لا تستحق كل هذا العناء... إننا نصنع مسرحاً لأننا نريد تغيير وتطوير عقلية، وتعميق وعي جماعي بالمصير التاريخي لنا جميعاً».

كيف كانت سورية عشية الوحدة؟ «2»



في العام 1955 توطد تعاون الجبهة الوطنية مع الجيش، وحضر ممثلو الجيش بانتظام اجتماعات اللجنة القيادية للجبهة.

■ تأيه الجمعة

وفي هذه الفترة أصبحت المواقع الأساسية في الحكومة والجيش في أيدي الجبهة: فـرئيس الحزب الاشتراكي أكرم الحوراني أصبح رئيساً للبرلمان وخالد العظم وزيراً للدفاع وعفيف البزرة الشخصية الوطنية الذي تعاون مع الحزب الشيوعي صار قائداً للقوات المسلحة. وبهذه الصورة فقد أصبحت السلطة الفعلية في أيدي الجبهة والجيش، واضطر رئيس الجمهورية إلى التنسيق معها. وانتشرت أفكار الاشتراكية العلمية في صفوف مختلف فئات السكان. وأصبحت «النور» أكبر صحيفة وأكثرها انتشاراً في سورية «كانت تصل المبيعات اليومية إلى 20 ألف نسخة بداية الأسبوع».

في العام 1955 جرى كسر احتكار السلاح الغربي، واشترت سورية ومصر السلاح من البلدان

سورية الحمراء، سورية الشيوعية، الانقلاب الشيوعي في سورية، مادة في وسائل الإعلام. وأحببت سورية في هذه الفترة عدة مؤامرات ومحاولات انقلاب دعمتها أمريكا. وتساعد اتهام سورية بالشيوعية بعد تعيين عفيف البزري قائداً للجيش، وأمين النفوري نائبا له.

وجرى تأميم المؤسسات التي يملكها الرأسمال الأجنبي مثل البنوك والكهرباء والمرافئ وغيرها. فجن جنون الغرب لهذا التطور، ومعها القوى الرجعية اليمينية في سورية. وبدأت الإمبريالية ومعها الرجعية السورية تقول إن سورية قد وقعت في أحضان الشيوعية، وصارت تعابير: الخطر الشيوعي،

الاشتراكية. وكان لإنذار بولغانين الشهير للدول المعتدية على مصر عام 1956 صدى واسع في سورية. وفي العام 1957، وقعت اتفاقيات التعاون الثقافية والاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي، وسافرت وفود سورية رسمية إلى موسكو.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في العدد 152 من صحيفتنا قاسيون الصادر في حزيران 2001 كان عنوان صفحة الغلاف «البطالة والفقر... الوجه الآخر لسوء توزيع الثروة والدخل الوطني!!» تعليقاً على مجريات ندوة الثلاثاء الاقتصادي المعقودة آنذاك، ليس من الغريب أن تلك المقدمات الاقتصادية لاقتصاد السوق بأشكاله المحلية والمستوردة آنذاك هي ما أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم.



اختتام المهرجان السينمائي لدول منظمة شنغهاي للتعاون

انتهت الثلاثاء 31 كانون الثاني في مومباي الهندية أعمال المهرجان السينمائي للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. قدّم المهرجان صورة أكثر كمالاً للعالم، مقارنة بغالبية المهرجانات السينمائية الدولية، وذلك بفضل شدة تنوع المواضيع التي تطرحها أفلامه والتي تمثل 44% من سكان العالم. حيث غالباً ما تبقى المشكلات التي تهم هذا الجزء الكبير من العالم على هامش المهرجانات العالمية. نال الجائزة الكبرى للمهرجان فيلم «غودافاري» الهندي الذي تم تصويره بلغة ماراخي المحلية من إخراج ناخيل ماخاجانا. ويطرح الفيلم مشكلات التنمية الاقتصادية والحفاظ على التقاليد. ويروي الفيلم قصة مالك قطعة أرض واقعة على ضفة نهر غودافاري الذي يعتبره الهنود نهراً مقدساً.



إنهاء الدراسة لترميم متحف تدمر الوطني

أنهت مديرية آثار تدمر الدراسة اللازمة لترميم وإعادة تأهيل متحف تدمر الوطني الذي تعرض للتخريب جراء اعتداءات تنظيم "داعش" الإرهابي عليه عام 2015. تضمنت الدراسة الموقع العام المحيط بمبنى المتحف إلى جانب طوابق المبنى بشكل كامل بهدف إصلاح كافة الأضرار التي تعرض لها المتحف ومحيطه جراء اعتداءات الإرهابيين. سيتم العمل بعد الانتهاء من أعمال الترميم المطلوبة على عرض القطع الأثرية ضمن أروقة الطابق الأرضي وبالتالي التحضير لإعادة افتتاح المتحف أمام الزوار في نهاية العام الجاري. يذكر أن متحف تدمر الوطني الذي تبلغ مساحته نحو 7200 متر مربع يتألف من ثلاثة طوابق كانت تضم التماثيل الحجرية ولوحات الفسيفساء والمصوغات الذهبية والحلي والأدوات الفخارية والقطع الجصية والأواني الزجاجية والنقود والسرر الجنائزية والمدايح النثرية إضافة إلى الموميوات. ويحيط بمبنى المتحف حديقة كبيرة تتوزع بها أيضاً القطع الأثرية المختلفة حيث تم تخريب وسرقة جزء كبير منها من قبل تنظيم "داعش" الإرهابي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبوحامضة	0933763888	الرقعة	محمد فياض	0945817112
السويداء	واغل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 27 / 11 / 2022» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

تصلب - توتر - مرونة



بدأت تتصلّب بالتدريج سكة القوى الثورية على مدار ثلاثة عقود تقريباً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لتدخل من بعدها مرحلة خطيرة بتبدلاتها في عقد الثمانينات، والتسعينات، إلى أن وصلت لذروتها تقريباً عند دخول الحراك الشعبي العالمي في مستوى جديد مع مطلع عام 2000، والانتفاضة الفلسطينية الثانية كانت أول المؤشرات، وعلى إثر ذلك توضحت معاناة القوى الثورية من آلام الصدا على سكتها، ومخاوف دخولها في أية لحظة إلى المتحف.

■ حسين خضور

بكل تأكيد أية قوى ناشطة على الأرض تستند بالحد الأدنى إلى نشاط فكري «منظم، أو غير منظم»، والتفكير عموماً مرتبط عضوياً، ويتفاعل مع مكونات البنيان الفوقي الأخرى من وعي، ثقافة، فن، علم، حقوق، وسياسة، وتلك الأخيرة هي المحدد الأساسي لأية أزمة قد تحدث للبنية الفوقية في أي زمان ومكان بعد تراكم مشكلات، مسائل، وقضايا من دون أي حل حقيقي جذري لها. ومراراً وتكراراً، قد حدث أنه عند الوصول إلى مفصل تاريخي كهذا في المجتمع الطبقي، يزاح الخطاب السياسي المثالي للأسلاد من قبل خطاب مثالي- ذاتي لأبنائهم، لمواجهة خوفهم من صعود الخطاب السياسي للقوى الثورية، ولم يأت من فراغ السبب الذي دفع بفلايمير لينين في عام 1909 لنشره كتابه الفلسفي كتطوير للفلسفة الشيوعية الثورية، بعنوان «المادية والمذهب النقدي التجريبي» الذي احتلّت معالجة ظاهرة المثالية-الذاتية نصيباً كبيراً منه.

تحول شكل التفكير المثالي إلى مثالي- ذاتي في مواجهة الثوري المشكلات، المسائل، أو القضايا التي تحتاج إلى حلّ هي بحد ذاتها مصدر أساسي، لتكوّن التفكير عموماً، والذي يمكن تقسيمه إلى قسمين يختلفان بالشكل، وقسم آخر مختلف عنهما نوعياً:

- مثاليون يتبجحون على الناس على أنهم الفكر الخالص، يحافظون على القواعد والأسس مع حالة قصوى من المثالية في إصلاح أي شيء قد يظهر من جراء التغييرات المطلقة لحركة الواقع.

- مثاليون- ذاتيون نرجسيون على الناس، يقطعون مع الماضي، والمستقبل، يحطمون القواعد والأسس، مع حالة جانحة بالرومانسية في وهم تقديم الجديد، بعد تدميرهم للقديم.

- ثوريون يستمدون طاقتهم من نواة المجتمع «الطبقة العاملة بأجر»، يفكرون بالقديم على ضوء الجديد، يفودون الحركة الشعبية في تطلعاتها للعيش في واقع جديد أفضل من خلال تغيير القواعد والأسس جذرياً مع إبقاء الجوانب الإيجابية فيها.

«المثاليون» ازدادت مساحتهم على مستوى العالم في فترة الخمسينات، الستينات، والسبعينات من القرن الماضي، وضمن هذه الفترة تم تحويل الحركة الشعبية إلى ثورات ملونة في عدة مناطق بالعالم، وذلك بالتوازي مع تراجع دور «الثوريين». أما «المثاليون- الذاتيون» فقد استلموا الساحة منذ عقد الثمانينات حتى مطلع هذا القرن، وعملوا على التحرك بقسوة نحو الأسفل أمام إمكانات جديدة لعودة الحراك الشعبي العالمي، وهنا تحول الخطاب السياسي لدول المركز الإمبريالية، ودول الأطراف التابعة لها، إلى خطاب ظاهره عسكري، وباطنه اقتصادي ليبرالي في محاولة لإعادة عجلة التاريخ ذاتها عندما ولدت الإمبريالية في بدايات القرن الماضي.



إنّ المهمة التي على عاتق القوى الثورية القديمة هي أن تعيد تجديد نفسها ولا يعني ذلك خروجها عن السكة

وتطورت فيها الصناعة بقفزة تاريخية. كذلك أحرزت الصين انتقاليها الخاص بها إلى شكلها الخاص من الثورة الاشتراكية منتصف القرن العشرين. وبالفعل فجرت الإمبريالية الكوكب بحرب عالمية ثانية، انتهت بشيء أشد فكراً على البشرية من القنبلة الذرية التي ألقت بها الولايات المتحدة الأمريكية على هيروشيما، وهو برغي صهيوني صغير ألقي على الأراضي الفلسطينية من قبل بريطانيا، وعملت لاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية على شدة.

صفوة المادة: إن الآلة كان لها دور أساسي في ظهور الإمبريالية بحالتها الجنينية في القرن التاسع عشر، وكان لآلة الصهيونية تاريخ متداخل وثيق الصلة مع ظهور وتطور الإمبريالية، وشد برغي الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية تحت اسم «إسرائيل». والصراع ما بين القديم والجديد تكرر مثلاً حصل خلال النصف الأول للقرن العشرين لكن بشكل أعمق وأقسى، فإن تكثف الصراع ما بين الخروج من عالم الإمبريالية القديم، والدخول إلى عالم متعدد الأقطاب، سيدفع بالضرورة بعالم الشيوعية كمركب أعلى منهما للظهور من جديد عبر مرحلة انتقالية من اشتراكية القرن الحادي والعشرين. لذلك فإن المهمة التي على عاتق القوى الثورية القديمة هي أن تعيد تجديد نفسها، ولا يعني ذلك خروجها عن السكة، إنما التجديد الثوري في حركتها لتصبح متحركة على السكة بمرونة مثل سكة قطار الشارع «ترام» حيث يتحرك بأشكال متعدّدة في طرقات المدينة بين الناس، ويعمل على أداء مهمته في تأمين رحلة أمنة وسالمة.

على إدراك الحركة المادية لتاريخ روسيا في القرن التاسع عشر، إنما أيضاً إدراك حقيقة وجود عالم متقدّم، وآخر متخلف، وبالتالي وضوح الحالة الجنينية للإمبريالية، عندما كانت الرأسمالية في مسار نقلتها النوعية ضمن فرنسا، وبريطانيا بشكل أساسي، فقد سلك كل منهما نهج تحطيم أية إمكانية لدى أماكن أخرى في العالم لتكرار الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية بالطريقة التي حدثت فيهما كدول رأسمالية متقدّمة. وحملة نابليون على مصر «1798-1801» يمكن لها أن توضح كيف عمدت الرأسمالية الاستعمارية القديمة، السائرة في تطورها إلى إمبريالية، إلى تدمير إمكانية تطور الصناعة في مصر، «وتخلوا كم كانت الآلة بسيطة في ذلك الوقت مقارنة مع اليوم». وبما أننا نتحدث عن ضرورة تاريخية للخروج من تحت وطأة إقطاعية قديمة وصلت إلى درجة تمزقت فيها الأنسجة، وعيئاً أن يتم إصلاحها، أو ترقيعها، وينبغي تبديلها بشكل كامل. فما بين تكثف الصراع للخروج من عالم الإقطاعية القديم والدخول إلى عالم الرأسمالية الجديد في القرن التاسع عشر، ظهر مركب أعلى منهما هو عالم الشيوعية. لكنه كان في حالة جنينية، ومن ثم دخل في مخاض عسير، أمام ولادة الإمبريالية في مطلع القرن العشرين، والتي أدركها على الفور كل من لينين، والبلاشفة، وبدأوا يحضرون للمعركة القادمة بلا أدنى شك، فخرجت روسيا بعزيمة شعبها، وفطنة قيادتها، من منظومة تكبلها كل من بقايا الإقطاعية وقيود الرأسمالية، ودخلت الاشتراكية كمرحلة ضرورية قبل الشيوعية،



حزب الإرادة الشعبية

عودة قاسيون الورقية من جديد

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

300000

قاسيون

2023

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية